

Distr.: General
22 June 2023
Arabic
Original: English



العنف الجنسي المتصل بالنزاع

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2022، عملاً بقرار مجلس الأمن 2467 (2019)، الذي طلب فيه المجلس إلي أن أقدم تقارير سنوية عن تنفيذ القرارات 1820 (2008) و 1888 (2009) و 1960 (2010) و 2106 (2013) و 2467 (2019) وأن أوصي فيها بإجراءات استراتيجية.

2 - وفي عام 2022، تصاعدت العسكرة وانتشار الأسلحة بشكل غير مشروع في أعقاب سلسلة من التغييرات غير الدستورية في الحكم، الأمر الذي أدى إلى تعريض المدنيين لمستويات عالية من العنف الجنسي، وسط تقلص الحيز المدني وضعف سيادة القانون في البيئات المتضررة من النزاعات. وواصلت الجماعات المسلحة التابعة للدولة وغير التابعة للدولة استهداف المدنيين بعمليات الاغتصاب والاغتصاب الجماعي والاختطاف. واستخدمت جماعات إرهابية وجماعات مسلحة أخرى غير تابعة للدولة وشبكات إجرامية عبر وطنية مصنفة من قبل الأمم المتحدة العنف الجنسي كأسلوب تكتيكي، مما أدى إلى زعزعة استقرار سياقات هشة أصلاً. وتمكنت السلطات الوطنية في بعض السياقات من الاحتفاظ بالسلطة بفضل طائفة من الجهات الفاعلة، منها ميليشيات أو شركات عسكرية وأمنية خاصة وجماعات، قاتلت إلى جانب القوات المسلحة الوطنية. وأدى هذا إلى تعقيد معرفة المسؤول عن الجرائم الخطيرة، بما في ذلك العنف الجنسي، مما فاقم بدوره التحديات المتصلة بالمساءلة. وقوبلت المظاهرات والاحتجاجات المدنية في عدد من البلدان باستخدام غير متناسب للقوة، بما في ذلك استخدام الاغتصاب كأداة للقمع والترهيب السياسي. وتعرض النشطاء والمدافعون عن حقوق الناجيات والناجين لأعمال انتقامية، بما في ذلك العنف الجنسي والتحرش. وأعاق استهداف مرافق الصحة العامة في بعض الأماكن حصول الناجيات والناجين على الخدمات في سياق تزايد الاحتياجات. وفي خضم تفاقم الأزمات الإنسانية والصدمات الاقتصادية، أعاق العنف الجنسي ممارسة النساء لأنشطة سبل عيشهن وحصول الفتيات على التعليم، في الوقت الذي كان يحقق فيه أرباحاً للجماعات المسلحة والمتطرفة العنيفة من خلال الاتجار بالأشخاص المدفوع بالنزاع.



3 - واستمرت وتعمقت في سياقات عدة أنماط العنف الجنسي، وذلك في إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وهايتي وغيرها. ففي أوكرانيا، وثقت بعثة رصد حقوق الإنسان ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا (A/77/533) استخدام العنف الجنسي كشكل من أشكال التعذيب والمعاملة اللاإنسانية ضد المدنيين وأسرى الحرب وأبلغتا عنه. وفي أيار/مايو 2022، وقعت ممثلي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع إطار تعاون باسم منظومة الأمم المتحدة مع حكومة أوكرانيا لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له.

4 - وفي معظم السياقات، ظل الإفلات من العقاب هو القاعدة، بينما أدت التهديدات الناشئة في الفضاء الرقمي الخارج في معظمه عن السيطرة، وتضافر انعدام الأمن المناخي وهشاشة الدولة واللامساواة الهيكلية بين الجنسين، إلى زيادة تعريض النساء والفتيات للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وأدى ضعف أو انهيار مؤسسات سيادة القانون إلى خطر "سيادة الفوضى" من خلال ضعفة ما يفترض أن يكون خط الدفاع الأول ضد الجرائم الوحشية. وفضلاً عن ذلك، تدل الآثار المُجرَّنة للإفلات من العقاب على أنماط العنف الجنسي المتصل بالنزاع على أهمية تسخير القوة الوقائية لسيادة القانون، التي تشكل مبدأ أساسياً من مبادئ خطتنا المشتركة (A/75/982). وليس هناك ضمان أفضل لمنع هذا العنف من أن تقي الدول بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان، على النحو المبين في دعوتي إلى العمل من أجل حقوق الإنسان. وبالنسبة للسكان الضعفاء، فإن ذلك يعني بناء قدرة الأفراد والمؤسسات على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية والأمنية والمناخية، بسبل منها العمل على تهيئة بيئة مواتية للمشاركة الهادفة للنساء والفتيات المعرضة للخطر في العمليات السياسية وعمليات بناء السلام. وينبغي أن تضمن الدولة للناجيات والناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاع الحصول على الخدمات المتعددة القطاعات والعدالة والتعويض.

5 - ويشير مصطلح "العنف الجنسي المتصل بالنزاع"، على النحو المستخدم في هذا التقرير، إلى الاغتصاب، والاستعباد الجنسي، والإكراه على البغاء، والحمل القسري، والإجهاض القسري، والتعقيم القسري، والزواج بالإكراه، وسائر أشكال العنف الجنسي ذات الخطورة المماثلة التي تُرتكب ضد النساء أو الرجال أو الفتيات أو الصبية، والتي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بنزاع ما. وقد يُستدل على وجود هذه الصلة من تفاصيل هوية الجاني، الذي غالباً ما يكون منتسباً إلى جماعة مسلحة إما تابعة لدولة ما أو غير تابعة لأي دولة، بما في ذلك الجماعات التي تصنفها الأمم المتحدة في فئة الجماعات الإرهابية؛ و/أو من تفاصيل أوصاف الضحية التي تكون في كثير من الأحيان عضواً فعلياً أو متصوراً في أقلية سياسية أو إثنية أو دينية مضطهدة، أو تكون مستهدفة على أساس ميلها الجنسي أو هويتها الجنسانية الفعلية أو المتصورة؛ و/أو من مناخ الإفلات من العقاب، الذي يكون عموماً مقترناً بانتهاب الدولة؛ و/أو من وقوع آثار عابرة للحدود، مثل التشريد أو الاتجار بالأشخاص؛ و/أو من حدوث انتهاكات لأحكام اتفاق لوقف إطلاق النار. ويشمل المصطلح أيضاً الاتجار بالأشخاص لغرض العنف الجنسي و/أو الاستغلال الجنسي، إذا ارتُكب في حالات النزاع.

6 - ورغم تضرر مجتمعات عديدة من خطر العنف الجنسي المتصل بالنزاع أو من حدوثه فعلاً أو من تبعاته، فإن هذا التقرير يركّز على البلدان التي تتوفر عنها معلومات تحققت منها الأمم المتحدة. وينبغي أن يُقرأ التقرير بالاقتران مع التقارير الـ 13 السابقة، التي تشكل أساساً تراكمياً لإدراج 49 طرفاً في القائمة (انظر المرفق). وغالبية الأطراف المدرجة في القائمة هي جهات غير تابعة للدول، صنف عدد منها باعتبارها جماعات إرهابية، وفقاً لقائمة جزاءات لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999)

و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. أما القوات العسكرية الوطنية وقوات الشرطة الوطنية المدرجة في القائمة، فمطلوب منها أن تعتمد التزامات وخطط عمل محددة وذات إطار زمني، للتصدي للانتهاكات، ويحظر عليها المشاركة في عمليات الأمم المتحدة للسلام. ويشكل تنفيذ الالتزامات بفعالية، بما في ذلك وقف الانتهاكات، أحد العوامل الرئيسية التي تراعى عند النظر في رفع أسماء الأطراف من القائمة. ومطلوب أيضا من أطراف النزاعات، ومنها الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، أن تنفذ خطط عمل لمنع ومواجهة العنف الجنسي وفقا للالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

7 - ولقد أمكن من خلال إيفاد مستشارين لشؤون حماية المرأة مسؤولين عن وضع الترتيبات الميدانية للرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع، كقالة تقديم معلومات أفضل توقيتا وأكثر دقة وموثوقية، والمساعدة في التغلب على ندرة البيانات التي تُستخدم في كثير من الأحيان كذريعة لعدم اتخاذ إجراءات. ويتطلب ترسيخ قاعدة الأدلة استدامة العزم السياسي وتوافر الموارد. وحتى الآن، دعا مجلس الأمن صراحة إلى نشر مستشارين لشؤون حماية المرأة في قرارات بالإذن ببدء الولاية أو تجديدها تخص 10 عمليات للسلام. وقام ما مجموعه أربع بعثات لحفظ السلام وأربع بعثات سياسية خاصة بوضع ترتيبات مخصصة للرصد وإدراج مؤشرات الإنذار المبكر بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع ضمن أطرها المتعلقة بالحماية. ولئن كان نشر مستشارين لشؤون حماية المرأة في الوقت المناسب أولوية تحظى بتأييد واسع النطاق، فإن مستوى الموارد البشرية وموارد الميزانية أدنى بكثير من حجم التحدي القائم. وحتى اليوم، نُشر مستشارون لشؤون حماية المرأة في 8 بلدان فقط من بين أكثر من 20 بلدا يغطيها هذا التقرير. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن اجتماعه السنوي مع ممثلي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع ومستشارين كبار لشؤون حماية المرأة لمناقشة استراتيجيات تهدف للنهوض بتنفيذ الولاية (انظر S/2022/100). وفي هذا الاجتماع، أوصت ممثلي الخاصة، في جملة ما أوصت به، بإدماج وظائف هؤلاء المستشارين في الميزانيات العادية لعمليات الأمم المتحدة للسلام، ولا سيما خلال العمليات الانتقالية، ودعت إلى تقديم مساهمات مخصصة لنشر مستشارين لشؤون حماية المرأة في جميع السياقات المثيرة للقلق، بما في ذلك نشرهم في نقاط مركزية إقليمية، استجابة لديناميات العابرة للحدود، وفي مكاتب منسقي الأمم المتحدة المقيمين للشؤون الإنسانية، تماشيا مع قرار مجلس الأمن 2467 (2019).

8 - وفي عام 2022، واصلت مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، وهي شبكة مشتركة بين الوكالات، توحيد الجهود على نطاق ما يزيد على 20 كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له. وتمثل هذه الشبكة منتدى التنسيق الرئيسي الذي تعمل ممثلي الخاصة من خلاله على تعزيز الجهود الرامية إلى توحيد الأداء. وتقدم الشبكة أيضا دعما استراتيجيا على الصعيد القطري من خلال الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وتعزز البرمجة من خلال صندوق التمويل الجماعي هذا النهج الذي يركز على احتياجات الناجيات والناجيين، المبين في القرار 2467 (2019). وبين عامي 2009 و 2022، قُدم الدعم لـ 54 مشروعا في 17 بلدا متضررا من النزاعات، فضلا عن مجموعة من المبادرات الإقليمية والعالمية. وفي عام 2022، مولت شبكة مبادرة الأمم المتحدة مشروعا مبتكرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نُفذ من خلال التعاونيات

النسائية المحلية في 13 موقعا للتعدين خاليا من النزاعات. ومن خلال هذا المشروع، تمكن المئات من الناجيات والناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاع، من العاملين في قطاع التعدين الحرفي والمرتبطين به، من الحصول على الدعم الطبي والنفسي الاجتماعي والقانوني والاقتصادي لإعادة الإدماج. ولتعزيز المنع الهيكلي والعملي، أطلقت الشبكة في أيلول/سبتمبر "إطارا لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع"، يحدد نهجا ذا مسارين يهدف إلى منع حدوث العنف الجنسي أصلا من خلال معالجة أسبابه الجذرية البنوية، وكذلك التخفيف من الأضرار الثانوية التي تلحق بالأفراد والمجتمعات المتضررة، مثل الوصم والانتقام، التي تنشأ في أعقابها. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت الشبكة كتابا أبيض يحدد فرص مشاركة القطاع الخاص لدعم الجهود الرامية إلى التصدي لهذه الآفة.

9 - وفي عام 2021، واصل فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع مساعدة السلطات الوطنية فيما يزيد عن 12 بلداً على ترسيخ مؤسسات سيادة القانون لتعزيز المساءلة عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وذلك وفقاً لولايته المحددة في قرار مجلس الأمن 1888 (2009). وفي غينيا، جرى في أيلول/سبتمبر 2022 افتتاح المحكمة المخصصة لمقاضاة الرئيس السابق، موسى داديس كامارا و 10 رجال آخرين متهمين بالمسؤولية عن المذبحة والاعتصام الجماعي المرتكبين في 28 أيلول/سبتمبر 2009 وحضرت الافتتاح ممثلي الخاصة. وظل الفريق يدعم إجراءات المساءلة لأكثر من عقد من الزمان بتقديمه مساعدة تقنية مستمرة إلى السلطات الغينية، بما في ذلك تقديم الدعم لفريق وطني من القضاة خلال مرحلة التحقيق الممتدة من عام 2012 حتى عام 2017، وإسدائه المشورة، بناء على طلب وزارة العدل في عام 2022، بشأن التشريعات المتعلقة بالتعويضات وحماية الضحايا والشهود. وفي أوكرانيا، دعم الفريق تنفيذ إطار التعاون، بما في ذلك تعزيز سيادة القانون والمساءلة عن جرائم العنف الجنسي من خلال دعم قطاع العدالة، وتصميم برامج لتعويض الضحايا، فضلاً عن بدء العمل بتدابير للتخفيف من مخاطر الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي و/أو البغاء؛ وأجرى استعراضاً قانونياً شاملاً لأحكام القانون الجنائي الأوكراني المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع؛ وساهم في وضع استراتيجية لنهج يركز على الناجين والشهود في إدارة القضايا، بقيادة مكتب المدعي العام. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تعاون الفريق مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة لمساعدة الشرطة الوطنية وسلطات الادعاء في صياغة خطة للتحقيق، أدت إلى جمع أكثر من 120 من إفادات الشهود تتعلق بالعنف الجنسي. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قدم الفريق دعماً تقنياً بشأن التعويضات المقدمة لضحايا الجرائم الدولية، عملاً بخطة الحكومة الرامية إلى إنشاء صندوق وطني لتعويض ضحايا العنف الجنسي. وفي السودان، أجرى الفريق تقييماً تقنياً تعاونياً لاستجابة العدالة الجنائية للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، شارك على أساسه في تنظيم ست دورات تدريبية مصممة خصيصاً للسلطات. وبالإضافة إلى ذلك، دعم الفريق إعادة إنشاء منتدى العدالة الجنائية في شمال دارفور، الذي يؤدي دوراً رئيسياً في تنسيق التصدي لهذه الجرائم في المنطقة. وواصل الفريق نشر الأحكام التشريعية النموذجية والإرشادات المتعلقة بالتحقيق في العنف الجنسي المتصل بالنزاع ومقاضاة مرتكبيه ونشر الدروس المستفادة فيما يتعلق بجهود مكافحة الإرهاب ومقاومة الاتجار وضبط الأمن، وكذلك فيما يتعلق بالعدالة التعويضية.

10 - ومع الإقرار بأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع الذي ترتكبه أطراف النزاع يختلف عن حوادث الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي لا يزال يرتكبها موظفون تابعون للأمم المتحدة وأفراد مرتبطون بها وشركاء منفذون لها في بيئات عمل معقدة، أكرر تعهدي بتحسين الطريقة التي تتبناها المنظمة لمنع ذلك

السلوك والتصدي له. وفي تقريره عن التدابير الخاصة الرامية إلى الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/77/748)، قدمت معلومات عن الجهود الرامية إلى تعزيز الاستجابة على نطاق المنظومة وكفالة التنفيذ الكامل لسياسة عدم التسامح إطلاقاً.

ثانياً - العنف الجنسي بوصفه أحد الأساليب التكتيكية للحرب والإرهاب: الأنماط والاتجاهات والشواغل الناشئة

11 - لا يزال العنف الجنسي يُستخدم كأسلوب تكتيكي للحرب والتعذيب والإرهاب في خضم أزمات سياسية وأمنية متعمقة، تفاقمتها العسكرة والانتشار غير المشروع للأسلحة. وما فتئ المدنيون يتأثرون بشكل غير متناسب في أعقاب سلسلة من التغييرات غير الدستورية في الحكم منذ عام 2021، لا سيما في أفغانستان والسودان وماليزيا وميانمار، والتي أدت إلى عكس مسار التقدم الهش في مجال حقوق المرأة. وتواصل الجماعات المسلحة غير التابعة للدول استخدام العنف الجنسي المتصل بالنزاع لتعزيز سيطرتها على الأراضي والموارد الطبيعية المربحة. وقد ارتكبت أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع في عدة سياقات تشكل من أشكال الانتقام من الأفراد والمجتمعات بسبب ارتباطهم المتصور أو الفعلي بالجماعات المسلحة المعادية. وفي حين تواصل العمليات السياسية وعمليات السلام الوطنية إحراز تقدم في بعض السياقات، يستمر العنف الطائفي على المستوى دون الوطني، بما في ذلك عمليات الاختطاف والاستعباد الجنسي. وعلى الصعيد العالمي، اقترن الاتجاه نحو زيادة لجوء أطراف النزاع إلى المرتزقة والجهات الفاعلة المرتبطة بالمرتزقة والشركات العسكرية والأمنية الخاصة بتزايد عدد انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان (A/HRC/51/25). وفي أوكرانيا وجنوب السودان وماليزيا وميانمار وأماكن أخرى، استخدم أيضاً متعاقدون خاصون أو ميليشيات وجماعات للدفاع عن النفس لتعزيز العمليات العسكرية. ودعا أربعة مقررین خاصين لمجلس حقوق الإنسان وفريقان عاملان لمجلس حقوق الإنسان علنا إلى إجراء تحقيق مستقل وفوري في "الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المحتملة"، المرتكبة من جانب القوات الحكومية و "جهة متعاقدة عسكرية خاصة" في مالي منذ عام 2021. وقد أدت المجموعة المتزايدة التعقيد من الجهات الفاعلة إلى تعقيد إسناد المسؤولية عن جرائم العنف الجنسي وقوضت المساءلة عن تلك الجرائم، في حين استمرت القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية في إعاقه رصد وتوثيق هذه الجريمة التي لا يبلغ عنها بالقدر الكافي أصلاً. وفي جُلّ السياقات التي يغطيها هذا التقرير، تفاقمت الحواجز التي تعيق منذ فترة طويلة الإبلاغ والحصول على الخدمات، بما في ذلك الوصم والخوف من الانتقام، بسبب عدم الاستقرار السياسي والصعوبات الاقتصادية والانهيار المؤسسي وشيوع انعدام الأمن. ووقعت هجمات على المراكز الصحية في إثيوبيا وأوكرانيا ومالي وهاتي وأماكن أخرى، وأدت إلى الحد من الوصول إلى الخدمات المنقذة للحياة، بما في ذلك الرعاية الجنسية والإنجابية. وفي بعض السياقات، اختفى تقريباً حيز العمل المتاح لمقدمي الخدمات، كما هو الحال في أفغانستان، حيث يُحى وجود النساء تدريجياً من الحياة العامة. وبالرغم من التحديات العديدة الراسخة والناشئة، واصلت الناجيات والناجون والجهات التي تقدم الخدمات الإبلاغ عن جرائم العنف الجنسي. ويقتصر هذا التقرير على حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع التي تحققت منها الأمم المتحدة. وفي حين يبين هذا التقرير جسامة ووحشية الحالات المسجلة، فهو لا يزعم أنه يعرض الصورة الكاملة لنطاق هذه الجرائم ومدى انتشارها على الصعيد العالمي.

12 - وفي بعض السياقات، أدت الاتجاهات المقلقة لخطاب الكراهية والتحريض على العنف بدافع التحيز الجنسي إلى تأجيج النزاعات التي يستخدم فيها الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي لإذلال المجتمعات المستهدفة وزعزعة استقرارها. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدى الخطاب الملتهب للمشاعر الذي استهدف بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى انعدام الأمن وضيق حيز العمل المتاح لكيانات الأمم المتحدة لرصد حالات العنف الجنسي والإبلاغ عنها والتصدي لها. وفي سياقات مثل إثيوبيا وميانمار، أعاققت القيود المفروضة على الإنترنت قدرة الناجيات والناجين على الوصول إلى المعلومات، حيث أعاق التعطيل المتكرر للاتصالات إمكانية الوصول إلى خطوط المساعدة وغيرها من خدمات الدعم. وفي جنوب السودان والسودان وميانمار وأماكن أخرى، تعرض المدافعون والناشطون الذين تدخلوا لمساعدة الناجيات والناجين للمضايقة والتهديد، وتعرضوا في بعض السياقات للمضايقة والتهديد عبر الإنترنت. وفي الوقت نفسه، تتأثر النساء والفتيات، اللواتي يشكلن غالبية الضحايا، بشكل غير متناسب بعدم إمكانية الوصول إلى الأدوات والموارد الرقمية، الأمر الذي يعيق وصولهن إلى معلومات وشبكات الأمن والصحة العامة المنقذة للحياة. وتوضح هذه الظروف أن الفجوة الرقمية القائمة على نوع الجنس تكون الأكثر حدة وخطورة على الإطلاق في حالات النزاع.

13 - وفي عام 2022، استمر استخدام أنماط العنف الجنسي كأحد أشكال العنف السياسي لترهيب ومعاكبة المعارضين وأفراد أسرهم والمدافعات عن حقوق الإنسان. وظهر ذلك بوضوح أثناء قمع المظاهرات المدنية في السودان وميانمار، بسبل منها التهديد بالاغتصاب والاغتصاب الجماعي واستخدامهما. وفي بعض الحالات، لاحقت قوات الأمن المتظاهرين الذين كانوا يلتمسون اللجوء هرباً من تفريق الحشود العنيف، وتعرضوا للعنف الجنسي. وفي الجمهورية العربية السورية، استمر استخدام هذا النوع من العنف كأسلوب تكتيكي لخنق المعارضة السياسية، وكشكل من أشكال التعذيب في أماكن الاحتجاز. وفي ليبيا، استُهدفت المدافعات عن حقوق الإنسان بالتهديد بالعنف الجنسي وتعرضن للاغتصاب أثناء الاحتجاز. وبالمثل، ظهرت تقارير موثوقة عن حدوث عمليات اغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي استُخدمت كأداة للقمع السياسي في جمهورية إيران الإسلامية في سياق الاضطرابات المدنية والاحتجاجات الشعبية. وعلى الصعيد العالمي، استُهدفت المدافعات عن حقوق الإنسان، بمن فيهن اللواتي كن يدافعن عن ضحايا العنف الجنسي، بهجمات استهدفت إخماد نشاطهن ومنعهن من المشاركة في الحياة العامة (S/2022/740)، مما يديم حلقة مفرغة من الصمت القسري والضعف المتزايد.

14 - وظل العنف الجنسي المتصل بالنزاع يتسبب في النزوح الداخلي وعبر الحدود على السواء، حيث تتعرض النساء والفتيات النازحات واللاجئات لمخاطر متزايدة. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال وموزامبيق، تعرضت النساء والفتيات للمهاجرات واللاجئات في البيئات المتضررة من النزاعات، ولا سيما المحتجزات في مرافق الاحتجاز، يواجهن درجات مرتفعة من خطر العنف الجنسي، ولا سيما في ليبيا واليمن. وأدى النزوح وانعدام الأمن المرتبطان بالمناخ، الناجمان عن الفيضانات في جنوب السودان وعن الجفاف في الصومال، إلى تفاقم التنافس على الموارد الشحيحة، مما زاد من العنف الطائفي، بما في ذلك العنف الجنسي. وفي الصومال، لَحقت 50 في المائة من حالات العنف الجنسي الموثقة في عام 2022 بنساء وفتيات نزحن بسبب الصدمات المناخية، مما دفع وزيرة شؤون المرأة وحقوق الإنسان ونماء الطفل في ولاية غالمودوغ إلى إنشاء "مكتب مراقبة" مخصص لرصد هذه المخاطر. وفي جل السياقات التي يغطيها هذا

التقرير، تعرضت النساء والفتيات للاعتداء أثناء ممارستهن أنشطة كسب العيش، مثل الزراعة أو جمع المياه. كما استهدفت الفتيات في طريقهن من المدرسة واليها. وفي أفغانستان، أدت القيود المفروضة على مشاركة المرأة في جميع جوانب الحياة، بالاقتران مع أزمة إنسانية مستقلة، إلى لجوء العديد من الأسر إلى آليات التكيف السلبية، مثل زواج الأطفال القسري، في مواجهة العسر المالي.

15 - واستمر رصد العنف والاستغلال الجنسيين في سياق الاختطاف والاتجار، بما في ذلك من جانب الجماعات التي صنفتها الأمم المتحدة بوصفها جماعات إرهابية، وذلك في عدة بيئات متأثرة بالنزاعات ظلت فيها سيادة القانون وسلطة الدولة ضعيفتين. وفي هذه السياقات، استُخدم العنف الجنسي لتعزيز السيطرة على الأراضي و/أو كجزء من الأنشطة الاقتصادية المحلية غير المشروعة التي تمول الجماعات المسلحة. وللسيطرة على الموارد الطبيعية ومواقع التعدين، قامت الجماعات المسلحة العاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية باختطاف مدنيين والاعتداء عليهم جنسيا لطردهم من المناطق المتنازع عليها. ووقعت النساء والفتيات اللاجئات والمهاجرات خلال عبورهن ليبيا فريسة للمتاجرين لأغراض الاستغلال الجنسي. وفي أوكرانيا، تسبب النزاع المسلح في موجة نزوح ضخمة، مما أدى إلى زيادة مخاطر الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي في المنطقة. وفي هايتي، وفي سياق سيادة القانون المنهارة والفساد، أدت العصابات على اختطاف النساء والفتيات، وقامت في بعض الحالات بتصوير الضحايا أثناء تعرضهن للاغتصاب للضغط على أقاربهن لدفع فدية. وفي جنوب السودان، ازدادت عمليات اختطاف النساء والفتيات لأغراض الاستغلال الجنسي في عام 2022، حيث استُخدم الاغتصاب والاعتداء الجماعي كمكافأة للرجال المشاركين في القتال واستخدموا كوسيلة للعقاب الجماعي ضد الجماعات العرقية المعادية، مما تسبب في النزوح وتفكيك النسيج الاجتماعي (A/HRC/49/CRP.4). وفي الصومال، أخضعت حركة الشباب المناطق الخاضعة لسيطرتها من خلال اختطاف الفتيات المحليات واغتصابهن وتزويجهن قسرا لمقاتليها عندما كانت عائلتهن تعجز عن تلبية مطالب الابتزاز. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، واصل جيش الرب للمقاومة اختطاف النساء والفتيات لأغراض الاستعباد الجنسي، ونتيجة لذلك عانت الضحايا وأطفالهن، بمن فيهم أولئك الذين ولدوا في الأسر، من عواقب بدنية ونفسية مدمرة. وبالمثل، شملت الانتهاكات المبلغ عنها في كابو ديلغادو بموزامبيق التي ارتكبتها الجماعات المسلحة غير التابعة للدول ضد المدنيين اغتصاب واختطاف النساء والأطفال لأغراض منها الاستعباد الجنسي. وفي ليبيا والجمهورية العربية السورية، لا تزال النساء والأطفال المحتجزون في الأسر بسبب انتمائهم المُتصور إلى داعش رهن الاحتجاز أو في حالات نزوح مطول يكونون فيها عرضة لمزيد من العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف. ووفي عدة حالات، كانت الأيزيديات العراقيات الناجيات من الاختطاف والاستعباد الجنسي يجبرن على ترك أطفالهن في الجمهورية العربية السورية، وكن في بعض الحالات يوضعن في مؤسسات للرعاية بسبب وصمة العار الاجتماعية السائدة.

16 - والناجيات والناجون من العنف الجنسي المتصل بالنزاع ليسوا مجموعة متجانسة، ومن هنا تأتي الحاجة إلى إجراء تحليل متعدد الجوانب واتباع نهج مصمم خصيصا يركز على الناجيات والناجين. ويوثق هذا التقرير حالات طالبت نساء وفتيات ورجالا وصبية وأشخاصا ذوي ميول جنسية وهويات جنسانية متنوعة، فضلا عن أشخاص ذوي إعاقة، تتراوح أعمارهم بين 4 سنوات وأكثر من 80 عاما، معظمهم من مجتمعات مهمشة اجتماعيا واقتصاديا. وفي حين أن النساء والفتيات ما زلن يشكلن الغالبية العظمى من الضحايا، فإن أثر هذه الاعتداءات يطال أيضا رجالا وصبية وأشخاصا لا تسري عليهم التمييزات الجنسية. ويميل

الناجون الذكور إلى التحدث عن العنف الجنسي في إطار التعذيب، بسبب المفاهيم الأبوية والأعراف الاجتماعية المتعلقة بالشرف والصلابة الذكورية. وقد وقعت معظم حوادث العنف الجنسي المبلغ عنها ضد الرجال والصبيبة في أماكن الاحتجاز، وشملت تهديدات بالاغتصاب، وإصابات في الأعضاء التناسلية، والإجبار على مشاهدة اغتصاب أخريات/آخرين. وتتعرض المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وأحرار الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين لخطر جدي بالتعرض للعنف الجنسي في السياقات المتأثرة بالنزاعات وسياقات النزوح، بما يشمل تعرضهم لذلك كشكل من أشكال الاضطهاد. وفيما يتعلق بالنساء والفتيات اللاتي يحملن نتيجة للعنف الجنسي في حالات النزاع والأطفال المولودين نتيجة لهذا العنف، فقد أدى نشر تقريرنا الخاص (S/2022/77) إلى إيلاء اهتمام أكبر لهذه المسألة، بما في ذلك في شكل تكريس المزيد من الاستجابات المصممة خصيصاً لهذا الغرض. ففي جنوب السودان على سبيل المثال، تلقت نساء وفتيات أفرج عنهن من ظروف الاختطاف، فضلاً عن أطفال ولدوا نتيجة للاغتصاب المرتكب في سياق الاختطاف، مساعدة ورعاية مخصصتين. وفي مالي، قُدم الدعم إلى نساء وفتيات حملن نتيجة للاغتصاب وإلى أطفال ولدوا نتيجة للاغتصاب. ولتركيز الانتباه على مواجهة الوصم المستمر وانعدام الأمن والعزلة الاجتماعية والاقتصادية التي تكابدها الناجيات والأطفال المولودون نتيجة للاغتصاب المتصل بالنزاع، عقدت مبادرة منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مؤتمراً عالمياً في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، لتسليط الضوء على التأثير المتعدد الأوجه للعنف الجنسي على الناجيات والناجين بكل تنوعهم.

17 - ولا يزال الوصم، المتجذر في الأعراف الاجتماعية الضارة، الذي تكابده الناجيات والناجون، يؤدي إلى الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والفقر. وفي عدد من السياقات، أدت الانتهاكات التي ارتكبت أمام أفراد الأسرة، بمن فيهم الأطفال، إلى تمزيق الروابط والشبكات الأسرية، مما زاد من عزلة الناجيات والناجين، وعرقل إعادة إدماجهم. وفي الصومال، استمر مشروع قانون الجرائم الجنسية لعام 2018 الذي أقره مجلس الوزراء في إثارة رد فعل عنيف، حيث سعى بعض رجال الدين إلى وصفه بأنه مخالف للشريعة الإسلامية. وفي مالي، تعرضت الناجيات والناجون الذين أدلوا بشهاداتهم علناً أمام لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة لمزيد من الوصم. وفي تطور مشجع، تُوجت الاتصالات المستمرة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مع المجلس الإسلامي الأعلى بتوقيع فتوى في كانون الثاني/يناير 2023، شددت على حظر العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وضرورة محاسبة مرتكبيه، وأهمية تقديم الدعم المجتمعي للناجيات وأطفالهن، بمن فيهم الأطفال المولودون نتيجة للاغتصاب المتصل بالنزاع، وأهمية تضامن المجتمع معهما. وفي حزيران/يونيه 2022، وقعت ممثلتي الخاصة إطار تعاون مع منظمة الأديان من أجل السلام لتعزيز الحوار بين الأديان بشأن آفة العنف الجنسي المتصل بالنزاع بهدف مكافحة الأعراف الاجتماعية الضارة وما يترتب على ذلك من وصم للناجيات والناجين.

18 - ولا يزال الإفلات من العقاب على العنف الجنسي المتصل بالنزاع هو القاعدة، حيث يؤدي غياب آليات المساءلة الرسمية في كثير من الأحيان إلى اللجوء إلى التماس العدالة العرفية. وليس باستطاعة العديد من الناجيات والناجين الوصول إلى نظام العدالة الرسمي بسبب الافتقار إلى المساعدة القانونية والمسافات الطويلة التي يتعين قطعها للوصول إلى الهيئات المختصة، حيث غالباً ما تكون المخاطر الأمنية والتكاليف المرتبطة بالسفر تعجيزية. وكان الضحايا في العديد من السياقات يرفضون تقديم شكوى بسبب الخوف من الانتقام والوصم، كما لوحظ في ليبيا ومالي. وبالإضافة إلى ذلك، واجه المسؤولون القضائيون، بمن فيهم

الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون، أعمالاً انتقامية بسبب جهودهم للتحقيق في العنف الجنسي المتصل بالنزاع ومقاضاة مرتكبيه، كما هو موثق في هايتي. وفي تطور مشجع، أصدرت المحكمة الجنائية الخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى في تشرين الأول/أكتوبر 2022 حكماً الأول، الذي أدانت فيه قائد الجماعة المسلحة، حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، بتهمة الاغتصاب الذي ارتكبه مرؤوسوه، على أساس مسؤولية القيادة. وفي نيسان/أبريل 2022، أحيلت قضية علي محمد علي عبد الرحمن، زعيم الجنود المزعوم المتهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور، بما في ذلك تهمة ارتكاب الاغتصاب كجريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب، إلى المحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، أكدت المحكمة الجنائية الدولية إدانة وإصدار حكم ضد دومينيك أونجون، وهو عضو سابق في جيش الرب للمقاومة، لارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك تهم ارتكاب عنف جنسي وجنساني، مثل الزواج القسري والحمل القسري. وفيما يتعلق بالعدالة التعويضية، قدّم التقرير النهائي التاريخي للجنة إيضاح الحقيقة والتعاضد وعدم التكرار، الصادر في حزيران/يونيه 2022 في كولومبيا، توصيات محددة لمؤسسات الدولة لتقديم تعويضات تقضي إلى تغيير للناجيات والناجين وكفالة تقديم ضمانات بعدم التكرار. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، اعتمد برلمان جمهورية الكونغو الديمقراطية قانوناً بشأن الحماية والتعويضات لضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع ووضع برنامجاً للتعويضات. وأنشئت بعد ذلك لجنة وطنية لتحديد شروط الأهلية للحصول على تعويضات وإنشاء صندوق وطني. وفي مالي، أصدرت السلطات الانتقالية قانوناً في تشرين الثاني/نوفمبر، يغطي الناجيات والأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب المتصل بالنزاع، ويأذن بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تغطية التكاليف الطبية لعلاج الأمراض المنقولة جنسياً والجراحة الترميمية وإعادة التأهيل.

19 - وبشكل عام، ظل مستوى امتثال أطراف النزاعات للقواعد الدولية الواجبة التطبيق منخفضاً رغم الإطار القوي الذي وضعه مجلس الأمن موضع التنفيذ منذ عام 2008، بما في ذلك من خلال قراراته 1888 (2009) و 1960 (2010) و 2106 (2013) و 2467 (2019). وأكثر من 70 في المائة من الأطراف المدرجة أسماؤها في هذا التقرير هي من الجهات المتمادية في ارتكاب الجرائم، وهو ما يعني أنها ظهرت في مرفق التقرير لمدة خمس سنوات أو أكثر دون اتخاذ إجراءات علاجية أو تصحيحية. ومن الأهمية بمكان تعزيز الاتساق بين ممارسة الإدراج في القائمة وتصنيف الأطراف بغرض فرض تدابير تدريجية محددة الأهداف، من أجل تحقيق تغيير سلوكي وإيجاد حيز يتيح إجراء حوار بشأن الحماية. وقد اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار 2653 (2022)، الذي أنشأ نظام عقوبات بشأن هايتي، بما في ذلك تجميد الأصول وحظر السفر وحظر الأسلحة على الأفراد والكيانات المسؤولة أو المتواطئة في الأعمال التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في البلد، بما في ذلك أعمال العنف الجنسي. كما فرضت عقوبات على أطراف بسبب العنف الجنسي على أساس ثنائي وإقليمي. وفيما يخص الأطراف التي تعهدت بالتزامات، في بيانات مشتركة أو أحادية الجانب أو أطر للتعاون، لا يزال مستوى التنفيذ متدنياً، رغم ملاحظة بعض التطورات المشجعة. ففي الصومال، أطلق رئيس الوزراء في أيلول/سبتمبر 2022 خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، وضعت بدعم من الأمم المتحدة، وتضمنت الأولويات المحددة في البيان المشترك الصادر في عام 2013 بشأن إنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع. وفي 28 حزيران/يونيه 2022، صادق رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى على خطة العمل الوطنية لمنع العنف الجنساني المتصل بالنزاع والتصدي له، التي وضعت عقب تعيين مستشار خاص للرئيس معني بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع في العام السابق.

20 - وتسخير القوة الوقائية لسيادة القانون أمر أساسي لردع العنف الجنسي وضمان الأعمال الكامل لحقوق المرأة في المشاركة الآمنة والفعالة في الحياة العامة، وكذلك في عمليات بناء السلام والمصالحة. وتقف الجهات الفاعلة في قطاعي الأمن وإنفاذ القانون في الخطوط الأمامية للاستجابة. ولذلك فإن التدقيق في خلفيات القوات المسلحة وقوات الأمن لاستبعاد الأفراد المشتبه فيهم بشكل موثوق أو المدانين بارتكاب هذه الجرائم أمر بالغ الأهمية لتعزيز ثقة الجمهور في المؤسسات الوطنية. وعلى الرغم من إهمال هذا الجانب من إصلاح قطاع الأمن في كثير من الأحيان، فقد أُحرز بعض التقدم، بما في ذلك في جنوب السودان، باعتماد خطة عمل تتضمن أحكاماً بشأن التحقق من الخلفيات واستبعاد الجناة، وفي الصومال حيث نفذت قوات الشرطة مبادئ توجيهية للتحقق من الخلفيات في عمليات التجنيد. وفي حين أنه يمكن لهذه التدابير أن تعزز مصداقية قوات الأمن الوطنية وأداءها الفعال على السواء، فإن التحديات لا تزال قائمة في سبيل تعزيز قدرة قطاع الأمن على منع العنف الجنسي والتصدي له أثناء النزاع وفي أعقابه. فعلى سبيل المثال، لا تراعي سياسات وممارسات موظفي الحدود الجمركيين أحياناً نوع الجنس، رغم أنها يمكن أن تؤدي دوراً حاسماً في كشف وردع الاتجار الناجم عن النزاعات، بما في ذلك لأغراض الاستغلال الجنسي. ومن الثابت أيضاً أن مشاركة المرأة تزيد من ديمومة واحتمالات نجاح عمليات السلام، بما في ذلك احتمال تصديها بفعالية للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وفي عام 2022، تضمن أحد اتفاقات وقف إطلاق النار صراحة وقف ارتكاب الأطراف لأعمال العنف الجنسي، وهو الاتفاق الذي تم التوصل إليه في إثيوبيا. ومقارنة بالاستجابة الطارئة للأزمات، لا يزال الاستثمار العالمي في منع هذا العنف، وبناء القدرة على الصمود، وتعزيز سيادة القانون مجالاً مهماً نسبياً. وإذ نحن في منتصف الطريق لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تربط بعض أهداف التنمية المستدامة فيها المساواة بين الجنسين بالمؤسسات القوية وبناء السلام الشامل، يجب أن نضمن عدم تخلف أحد عن الركب في الاستفادة من عوائد السلام والتنمية، بما في ذلك الناجيات والناجون من العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

ثالثاً - العنف الجنسي في البيئات المتضررة من النزاعات

أفغانستان

21 - في عام 2022، مَحَت سلطات الأمر الواقع المتمثلة في حركة طالبان وجودَ النساء والفتيات في الحياة العامة بشكل تدريجي. وتلقت المقررات الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان تقارير تعيد بأنه جرى إكراه فتيات على الزواج من أفراد من حركة طالبان سعياً لضمان أمان أسرهن (A/HRC/51/6). وأدى الفقر المدقع إلى تفاقم اللجوء إلى آليات تكيف ضارة، من بينها الزواج القسري، إذ حُرِمَت النساء والفتيات من الفرص التعليمية والاقتصادية بسبب القيود التمييزية المفروضة على توظيفهن وتقلهن. وكانت النساء والفتيات المنتميات إلى أقليات عرقية وذوات الإعاقة والأرامل وريبات الأسر معرضات للخطر بشكل خاص. وتعرضت النساء للمضايقة والاحتجاز التعسفي في سياق الاحتجاجات، التي جوبهت بقوة غير متناسبة. وإزاء هذه الخلفية، استمرت صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بالعنف الجنسي بسبب الخوف من الانتقام، وتقسّي الإفلات من العقاب، ورسوخ عدم المساواة بين الجنسين، وهي أمور تفاقت كلها منذ أن تولت حركة طالبان السلطة. وفي عام 2022، تحققت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من 30 حالة من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع، تضررت منها 16 فتاة و 14 صبياً. وشملت الحالات الاغتصاب والزواج القسري والممارسة التي تدعى *باتشا بازي*، وهي ممارسة تتطوي على قيام رجال في مواقع السلطة بالاعتداء الجنسي على صبية صغار.

22 - وفككت سلطات الأمر الواقع مؤسسات وطنية، بدءاً من المحاكم الخاصة المعنية بمقاضاة مرتكبي العنف ضد المرأة وانتهاءً بالملاجئ. وفي تقرير لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان يغطي الفترة من 15 آب/أغسطس 2021 إلى 15 حزيران/يونيه 2022، ذُكر أن نظام العدالة الرسمي لم يتخذ إجراءات الملاحقة القضائية في أي حالة من حالات القتل والاغتصاب والانتحار والزواج القسري وزواج الأطفال والاعتداء وجرائم "الشرف" التي جرى توثيقها منذ آب/أغسطس 2021، والتي تجاوز عددها 80 حالة. ومُنعت النساء من ممارسة مهنة المحاماة أو العمل في نظام العدالة، ورفضت القضاة المكلفون أن ينظروا في شكاوى النساء، في ظل تعليمات بتسوية "المشاكل الأسرية" من خلال الآليات التقليدية لتسوية المنازعات. وعلى الرغم من هذه التحديات، أوصل مقدمو الخدمات الإنسانية خدمات الدعم النفسي الاجتماعي والتدريب على المهارات والإحالة إلى الخدمات المتخصصة إلى 47 199 من النساء والفتيات والصبيات الذين عانوا من العنف الجنسي والجسدي، أو تعرضوا لمخاطرها، ودربوا ما يقرب من 363 أخصائياً اجتماعياً على إدارة حالات العنف الجنساني. وأدى المرسوم الصادر عن سلطات الأمر الواقع في كانون الأول/ديسمبر 2022، الذي يحظر على النساء العمل في المنظمات غير الحكومية إلى إعاقة توفير المساعدة الإنسانية والدعم، بما في ذلك خدمات مواجهة العنف الجنساني. وأسفر المرسوم عن اضطراب 68 في المائة من المنظمات غير الحكومية إلى خفض عملياتها، واضطرت 15 في المائة إلى تعليقها بأكملها. وكان عدد الأماكن الآمنة للنساء والفتيات التي ظلت قيد التشغيل بحلول نهاية عام 2022 يقل عن نصف عدد الأماكن التي كانت قيد التشغيل في جميع أنحاء البلد في عام 2021.

التوصية

23 - أدعو سلطات الأمر الواقع المتمثلة في حركة طالبان إلى احترام حقوق وحريات النساء والفتيات الأفغانيات، بما يشمل إمكانية الوصول إلى التعليم والتوظيف والمشاركة في جميع مجالات الحياة العامة والسياسية. وأحث سلطات الأمر الواقع على أن تكفل قدرة المدافعين عن حقوق المرأة ومقدمي الخدمات الإنسانية رجالاً ونساءً على ممارسة عملهم الحيوي بأمان وفعالية، بما في ذلك تقديم الخدمات المتخصصة لمواجهة العنف الجنساني، وأن تضمن رصد الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك حالات العنف الجنسي والجنساني، على النحو الواجب.

جمهورية أفريقيا الوسطى

24 - لئن كان الوضع الأمني قد تحسّن في بعض المناطق في أعقاب إعادة نشر قوات الدفاع والأمن الوطنية، فإن الجماعات المسلحة، التي شنتها الهجمات المضادة الحكومية فتراجعت إلى مناطق نائية، قد ارتكبت طائفة من الانتهاكات، من بينها العنف الجنسي. ففي الشمال الشرقي والشمال الغربي، استغلت الجماعات المسلحة الفراغ الأمني في زيادة تواتر هجماتها. وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2022، تعرّض 515 665 مواطناً من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى للتشريد الداخلي، والنمس 738 793 مواطناً اللجوء في بلدان مجاورة. وظل رصد العنف الجنسي يشكل تحدياً بسبب تفتّش الإفلات من العقاب، والخوف من الانتقام، وندرة الخدمات. ووثقت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى 191 حالة من حالات العنف الجنسي المتصل بالزواج، تضررت منها 83 امرأة و 105 فتيات وثلاثة رجال. ولا يزال هناك 92 ادعاءً آخر قيد التحقيق، الأمر الذي يدل على أن عدد الانتهاكات يحتمل أن يكون أعلى من ذلك كثيراً. وظل الموقعون على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة

في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام 2019 يستخدمون العنف الجنسي بشكل صارخ، باعتباره أسلوباً تكتيكياً لترويع المجتمعات المحلية وتشريدتها، في انتهاك لأحكام الاتفاق. وكانت حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، والجهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، والاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى، وجماعة أنتي بالاك، التي تنتسب كلها إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، هي الجهات الرئيسية المرتكبة لذلك العنف من بين الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، حيث استهدفت في المقام الأول النساء والفتيات، اللاتي تعرّضن لهذا الخطر بشكل خاص أثناء فرارهن من الهجمات، أو ممارستن لأنشطة كسب العيش. وعلى الرغم من أن حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار تشتتت بعيداً عن معقلها، فقد ظلت تتبع أساليب تكتيكية وحشية في المنطقة، حيث أبلغت بعض الضحايا عن تعرّضهن لاغتصاب جماعي ارتكبه خمسة أو أكثر من أفراد الحركة. علاوة على ذلك، فقد أُبلغ بأن عناصر تابعة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير اغتصبوا جماعياً امرأة تُوفيت متأثرة بجروح لحقت بها خلال هذا الاعتداء، بعد اتهامها بإقامة علاقة مع أحد أفراد القوات المسلحة الوطنية. وفيما يتعلق بالجهات الحكومية، كان أفراد من قوات الدفاع والأمن الوطنية ضالعين في 25 حالة، كانت غالبية الضحايا فيها من الفتيات. وكان أفراد أمن آخرون، إما كانوا يعملون بمفردهم أو بالاشتراك مع القوات الوطنية، مسؤولين عن ارتكاب سبع من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع، منها الاغتصاب والاستعباد الجنسي، الذي أدى إلى حمل الضحية في حالة واحدة على الأقل من الحالات المسجلة.

25 - وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب، فإن بسط سلطة الدولة على أجزاء من محافظة مبومو أتاح لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة، ثم لقطاع العدالة، إجراء التحقيق في أنماط العنف الجنسي المتصل بالنزاع الذي ارتكبه الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، والاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر 2020 وآذار/مارس 2022. وفي هذا السياق، وثّقت البعثة المتكاملة 245 انتهاكاً، من بينها الاغتصاب والسرقة والاستعباد الجنسي، وهي انتهاكات تضررت منها 146 امرأة و 99 فتاة. وأثبت التحقيق أن محمد صالح، قائد منطقة الجبهة، يتحمل مسؤولية مباشرة عن حالات الاغتصاب، بالاشتراك مع عبد الله ماشاي، عضو الاتحاد. وأجرت وحدة الرد السريع المشتركة لمنع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال تحقيقاً في هذه الوقائع في أوائل عام 2022، أسفر عن إحالة 77 قضية إلى المدعي العام في حزيران/يونيه. وفي أعقاب التوعية العامة بشأن التحقيق، قامت 400 من الضحايا الأخريات للعنف الجنسي المتصل بالنزاع بالاتصال بالوحدة للإدلاء بالشهادة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، أحالت السلطات الوطنية الملف إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الخاصة. وجرّت المحاكمة في 19 قضية أخرى من قضايا العنف الجنسي في محكمتي الاستئناف في بانغي وبوار. ووضعت لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، التي أنشئت في عام 2021، الصيغة النهائية للوثائق القانونية والداخلية، وبدأت في تنفيذ حملة توعية بعملية العدالة الانتقالية بدعم استراتيجي وتشغيلي من البعثة المتكاملة.

26 - واستمرت كيانات الأمم المتحدة، بالتنسيق مع النظراء الحكوميين، في تقديم الخدمات المتمحورة حول الناجيات والناجين، مثل إدارة الحالات وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي عن بُعد، بوسائل تشمل توفير خط هاتفي مجاني للاتصال المباشر. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات مزمنة من حيث الرعاية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، والرعاية المتعلقة بالصحة النفسية، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، ودعم سبل العيش، لا سيما في المناطق الريفية والنائية، التي توجد فيها قيود

على إمكانية الوصول بسبب محدودية البنية التحتية. وعقدت وزارة العدل، بدعم من الأمم المتحدة، حلقة عمل لـ 80 قاضيا وضابط شرطة لبناء قدراتهم على الاضطلاع بالتحقيق والمقاضاة بفعالية في قضايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وفي عام 2022، تعهدت قيادة الدفاع بالعمل مع البعثة المتكاملة والجهات الشريكة الأخرى، من أجل تعزيز المساءلة داخل قوات الدفاع والأمن الوطنية وتعزيز الإشراف على هذه القوات، تمشيا مع البيان المشترك لعام 2019، في أعقاب إدراج القوات المسلحة الوطنية في مرفق تقريره السابق (S/2022/272).

التوصية

27 - أدعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى أن توقف العنف الجنسي بجميع أشكاله، تمشيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأحثها على أن تجدد التزامها بالاتفاق السياسي للسلام والمصالحة لعام 2019. وأحث السلطات على أن تتصدى بفعالية للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات داخل قوات الدفاع والأمن الوطنية، بسبل منها اتخاذ تدابير فعالة للتحري والمساءلة.

كولومبيا

28 - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تجدد التركيز على توطيد السلام، بما في ذلك إطلاق سياسة "السلام التام" التي حددها الرئيس غوستافو بترو أوريجو، في آب/أغسطس، والتي أدت إلى إجراء حوارات استطلاعية مع جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، منها جيش التحرير الوطني. وعلى الرغم من هذا التقدم المهم، فقد استمر التفاوت في تنفيذ الأحكام المتعلقة بالجوانب الجنسانية في الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، المبرم بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وتصاعد العنف في مناطق معينة. وظلت الجماعات المسلحة تستخدم العنف الجنسي باعتباره أسلوبا تكتيكيا لتعزيز السيطرة على الأراضي، وبث الخوف، والحصول على المعلومات. وفي عام 2022، سجلت وحدة الضحايا 453 حالة من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع، تضررت منها 391 امرأة و 26 رجلا و 20 فتاة و 12 شخصا من ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسانية المتنوعة وأربعة صبية. وكان من بين الضحايا 160 ضحية من الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي وثلاثون ضحية من أفراد مجتمعات السكان الأصليين. وأبلغ عن معظم هذه الحالات في مقاطعات شوكو وكاوكا وشمال سانتاندر وبايي ديل كاوكا. وكان الجناة الرئيسيون هم الجماعات المسلحة الإجرامية وغير المشروعة (209 حالات)، بينما لم يتسنى تحديد هوية الجاني في أكثر من 180 حالة. وفي عام 2022، أصدر نظام الإنذار المبكر المنبثق من مكتب أمين المظالم 20 تحذيرا يشير إلى الجماعات المسلحة غير القانونية والجماعات المسلحة عبر الوطنية، بوصفها مصدر التهديدات المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما يشمل الاتجار بالبشر لغرض الاستغلال الجنسي، ولا سيما التهديدات التي تستهدف النساء والفتيات اللاجئات والمهاجرات. وأبلغ عن عنف جنسي متصل بالنزاع في المناطق الحدودية، وكذلك في مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. وفي عام 2022، وثقت الأمم المتحدة 46 ادعاء جديدا، يتعلق بـ 26 فتاة و 19 امرأة ورجل واحد، وهو ما يشكل زيادة بنسبة 59 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكان من بين الضحايا نساء وفتيات من السكان الأصليين ومن الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. وشملت الانتهاكاتُ الاغتصاب، والاستعباد الجنسي، والزواج القسري، والمنع القسري للحمل، وتورط فيها أفراد من الجماعات المنشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابقة، وجيش

التحرير الوطني، وجماعة كلان ديل غولفو (المعروفة أيضا باسم جماعة الدفاع الذاتي الغايتانية لكولومبيا). وكانت القوات الأمنية الحكومية أيضا ضالعة فيها. وأدت اللامساواة الهيكلية بين الجنسين ونقص التعليم والفقر إلى تعرّض الفتيات للتجنيد والاستغلال الجنسي والزواج القسري. وفي ثلاث من الحالات المسجلة في عام 2022، أدى التجنيد القسري للفتيات إلى الحمل القسري. وظل المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين معرضين بشدة لخطر العنف الجنسي، لا سيما في المناطق الريفية المتضررة من النزاعات، التي تفرض فيها الجماعات المسلحة غير القانونية الأعراف الاجتماعية الأبوية عن طريق العنف.

29 - واستمرت الحواجز التي تحول دون الإبلاغ والتماس سبل الانتصاف، والتي تتمثل في التهديد بالقتل من قبل الجماعات المسلحة غير القانونية، والوصم، وعدم وجود تدابير لحماية الضحايا والشهود، وتكاليف اللجوء إلى القضاء. وظلت نساء وفتيات الشعوب الأصلية يواجهن تحديات إضافية في هذا الصدد، وكذلك المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين، والأشخاص ذوو الإعاقة، ولا سيما في المناطق الريفية والناحية. وواجهت الناجيات والناجون من آثار العنف الجنسي المتصل بالنزاع الذين هاجروا من جمهورية فنزويلا البوليفارية صعوبات في نيل الاعتراف بهم بوصفهم ضحايا للنزاع المسلح، وهو ما حد من إمكانية وصولهم إلى المساعدة. ومن أجل المساعدة على التصدي لهذه المسائل وتحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء والوصول إلى الخدمات، أعلنت الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر عن إطلاق خطة عملها الوطنية الافتتاحية بشأن المرأة والسلام والأمن، التي ستوضع في إطار من التشاور الوثيق مع المنظمات النسائية.

30 - ومن أجل مكافحة الإفلات من العقاب، أقام مكتب المدعي العام، في عام 2022، 52 دعوى جنائية تتعلق بعنف جنسي متصل بالنزاع، منها حالة إجهاض قسري و 51 حالة اغتصاب، كان من بينها 34 حالة ارتُكِب فيها الاغتصاب ضد نساء، و 12 حالة ضد أطفال، و 5 حالات ضد رجال. ووُجِه الاتهام رسميا إلى شخصين حتى الآن، ولا تزال التحقيقات جارية في الحالات المتبقية. وبموجب الأمر رقم 103 الصادر في حزيران/يونيه، أطلق الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام عملية من أجل اتخاذ الإجراءات الرسمية لفتح قضية مكرسة للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وقدمت الوحدة الوطنية للضحايا تعويضات إلى 547 ضحية، في حين وسَّع مكتب أمين المظالم نطاق وجوده على المستوى المحلي، وقدم إحالات إلى المشورة وغيرها من الخدمات المتخصصة إلى 83 ناجية وناجيا، بمن فيهم المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين. وفي نيسان/أبريل 2022، رشّحت ممثلي الخاصة الصحفية والناحية الكولومبية، السيدة جينيث بيدويا ليما، لتكون نصيرة عالمية لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع.

التوصية

31 - أدعو السلطات مرة أخرى إلى التعجيل بتنفيذ أحكام اتفاق السلام التي تتعلق بالمسائل الجنسانية تنفيذًا كاملاً. وأتني على عمل نظام العدالة الانتقالية في كولومبيا، وأرحب بالجهود التي يبذلها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام بشأن فتح قضية خاصة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وأدعو إلى التنفيذ الكامل لتوصيات لجنة تعصي الحقائق بشأن جبر الأضرار لضحايا العنف الجنسي. وأتني على الحكومة لما اتخذته من خطوات ملموسة لصياغة خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، وأشجع السلطات على تضمينها تدابير تنفيذية ممولة من الميزانية لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

32 - تدهورت الحالة الأمنية والإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تدهورا كبيرا بسبب استمرار الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة، بما في ذلك في سياق عودة ظهور الجماعة المسلحة المعروفة باسم حركة 23 مارس، ومواصلة العمليات العسكرية، على خلفية حالة الحصار، وتصاعد التوترات في المنطقة. وبحلول نهاية عام 2022، أدت الأعمال العدائية المسلحة إلى نزوح أكثر من 467 000 مدني في مقاطعة كيفو الشمالية، وهو ما أدى إلى تفاقم مخاطر العنف الجنسي المتصل بالنزاع على أيدي الجهات غير التابعة للدولة والجهات التابعة لها. وأدت التحديات القائمة منذ أمد طويل أمام الناجيات والناجين من حيث الإبلاغ عن الحوادث وإمكانية وصولهم إلى الخدمات، بما في ذلك الخوف من الانتقام، والوصم، ومحدودية البنية التحتية. فعلى سبيل المثال، أدى الخطاب التحريضي الذي يستهدف بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك المظاهرات العنيفة، إلى تضيق حيز العمل المتاح لتقديم الخدمات والتحقق من الادعاءات. وبناء على ذلك، من المرجح ألا تمثل الحالات المبلغ عنها سوى جزء بسيط من الانتهاكات الفعلية.

33 - وفي عام 2022، وثقت بعثة تحقيق الاستقرار 701 حالة من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع، تضررت منها 503 نساء و 187 فتاة و 11 رجلا. ومن بين مجموع هذه الحالات، هناك 21 حالة مبلغا بها تعود إلى سنوات سابقة، وهي حالات تضررت منها 13 فتاة و 8 نساء. ووقعت معظم الانتهاكات في سياق الاشتباكات بين الجماعات المسلحة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى الاعتداءات الانتقامية التي تعرّض لها مدنيون على أيدي جهات تابعة للدولة وجهات غير تابعة للدولة على السواء. ونُسبت غالبية الحالات (550 حالة) إلى جماعات مسلحة غير تابعة للدولة. وكانت الجهات التابعة للدولة هي المسؤولة عن الحالات الـ 148 المتبقية، بما فيها 108 حالات ارتكبتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وشكلت فيها الفتيات 50 في المائة من الضحايا؛ و 28 حالة ارتكبتها الشرطة الوطنية الكونغولية؛ و 12 حالة ارتكبتها جهات حكومية أخرى. وأدى وجود الرجال المسلحين بالقرب من المراكز السكانية المدنية إلى تصاعد خطر العنف الجنسي، إذ وقع أكثر من نصف ما ارتكبهت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من هذه الهجمات في كيفو الشمالية، التي نُشِرت فيها وحدات لمواجهة التهديد الذي تشكله حركة 23 مارس. واستمر تورط الشرطة الوطنية الكونغولية في أنماط من العنف الجنسي، بما في ذلك ما يُرتكب منه ضد الأفراد المحتجزين لدى الشرطة. وفي كيفو الجنوبية، وثقت الأمم المتحدة ثلاث حالات عنف جنسي نُسبت إلى قوة الدفاع الوطني البوروندية، التي تشارك في عمليات عسكرية مشتركة ضد الجماعات المسلحة.

34 - وكثيرا ما كان العنف الجنسي يُرتكب أثناء الغارات على القرى انتقاما من التعاون المتصوّر مع الجماعات المسلحة المعادية أو مع القوات الحكومية. ونُسب ما وقع من هذه الهجمات في كيفو الشمالية أساسا إلى فصائل نياتورا، المسؤولة عن 19 في المائة من مجموع عدد الحالات الموثقة. ونُسبت 42 حالة متحققا منها إلى عناصر حركة 23 مارس في عام 2022، على الرغم من أن العدد الفعلي يُحتمل أن يكون أعلى، لأن تعذّر الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها عاق التحقق من الادعاءات. وفي كيفو الجنوبية، ظلت جماعة ماي ماي رايا موتومبوكي نشطة، حيث اختطف فصائل منها 10 نساء واغتصبهن جماعيا، على الرغم من اعتقال قادة الفصائل وإدانتهن قضائيا. وواصلت فصائل ماي - ماي نصب الكمائن على الطرق واختطاف النساء والفتيات. ففي تتجانيقا، على سبيل المثال، ارتكب فصائل بيرسي موتو موتو من

جماعة ماي - ماي أعمال اختطاف و اغتصاب جماعية، منها اغتصاب 16 امرأة خلال هجوم على موقع تعدين. وفي إيتوري، عُدب 11 فردا من قوة المقاومة الوطنية في إيتوري سبع نساء واغتصوبهن، على الرغم من المشاركة في عملية التسريح. ونُسب ما مجموعه 82 انتهاكا موثقا إلى التعاونية من أجل تنمية الكونغو، وهو ما يمثل زيادة في الاعتداءات المرتكبة ضد المدنيين مقارنةً بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

35 - وفي الحالات التي تتطوي على عنف جنسي متصل بالنزاع التي رصدتها الأمم المتحدة، قامت السلطات القضائية بمقاضاة وإدانة 22 فردا من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، و 11 فردا من الشرطة الوطنية الكونغولية، و 18 رجلا مدنيا في عام 2022. وأوفدت الأمم المتحدة 10 بعثات مشتركة للتحقيق في الانتهاكات، ومنها العنف الجنسي المتصل بالنزاع، في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، ودعمت تنظيم ست محاكم متنقلة. وفي تموز/يوليه، وافق رئيس الوزراء على إنشاء فرقة عمل للتعبيل بتنفيذ إضافة عام 2019 للبيان المشترك بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، اعتمد البرلمان قانونا بشأن الحماية والتعويضات لضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وأنشأ خطة للتعويضات. وظلت بعثة تحقيق الاستقرار تعمل مع مكتب المستشار الخاص للرئيس لشؤون الشباب ومكافحة العنف ضد المرأة، وكذلك مع القوات المسلحة والقوات الأمنية الوطنية من أجل توفير التدريب لوحدات الشرطة المتخصصة، ودعم إنشاء قاعدة بيانات للشرطة تكون مخصصة لحالات العنف الجنسي.

التوصية

36 - أحث السلطات على التعجيل بتنفيذ الإضافة إلى البيان المشترك، بسبل منها خطط العمل الرامية إلى التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع الذي ترتكبه القوات المسلحة والقوات الأمنية الوطنية. وأدعو الحكومة كذلك إلى أن تكفل اتساق القانون المتعلق بحماية الضحايا وتعويضاتهم مع المعايير الدولية، وأن تخصص لصندوق التعويضات موارد كافية تتيح دفع التعويضات في أوانها، وأن تكفل اتباع نهج متمحور حول الناجيات والناجين ومُراعٍ لآثار الصدمات في تنفيذ هذا القانون.

العراق

37 - في سياق سياسي وأمني متقلب، استمر الإبلاغ عن حالات عنف جنسي متصل بالنزاع، على الرغم من محدودية إمكانية الوصول إلى الخدمات. وفي عام 2022، قدمت الأمم المتحدة خدمات في إقليم كردستان للناجيات والناجين من آثار العنف الجنسي المرتكب خلال نزاع عام 2014. وبدأت الناجيات والناجون المنتمون إلى مجموعة متنوعة من الأقليات في الكشف عن تجاربهم، حيث وُثِّق في عام 2022 ما مجموعه 22 حالة تضرر منها نساء من التركمان والشبك. وهناك أيضا أدلة ناشئة على أن داعش ارتكبت العنف الجنسي ضد الرجال. علاوة على ذلك، جمع فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أدلة تشير إلى أن عددا من الأفراد تعرضوا للاغتصاب والقتل على أساس هويتهم الجنسية الفعلية أو المتصورة. وفي إطار عملية عودة المواطنين العراقيين من مخيم الهول في الجمهورية العربية السورية، عادت 914 أسرة، تشكل الأسر المعيشية التي تعيلها نساء 70 في المائة منها، إلى أماكنها الأصلية في العراق، التي كثيرا ما تواجه فيها الوصم بسبب الاشتباه في انتمائها إلى داعش، ونتيجةً للمساواة الهيكلية بين الجنسين. ووفقا لما أفادت به مديرية شؤون الأيزيديين التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان، أنقذ 3 561 شخصا (207 1 نساء و 1 059 فتاة و 956 صبيا و 339 رجلا) من الأيزيديين المختطفين الذين يُقدر عددهم

بـ 6 417 شخصا. غير أن هذه الأرقام لا تشمل الجماعات المتضررة الأخرى، مثل التركمان. ومن بين الناجيات الأيزيديات اللواتي عُذْنَ من أسْر دَاش، لا تزال أكثر من 430 ناجية في مواقع النزوح يعانون من تحديات كبيرة تتعلق بصحتهن العقلية وأوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية. وغالبا ما تعجز الناجيات وأطفالهن، الذين من بينهم أطفال أُنجبوا نتيجة الاغتصاب، عن الحصول على وثائق تسجيل المواليد والهوية، لأن القانون العراقي يتطلب إثبات الأبوة.

38 - ووافقت الحكومة على ميزانية قدرها 19 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتمويل التعويضات عملا بقانون دعم الناجيات الأيزيديات، وقُدِّم حوالي 2 000 طلب منذ أيلول/سبتمبر 2022، عن طريق قنوات منها منصة إلكترونية أنشأتها المديرية العامة لشؤون الناجيات. وعلى الرغم من استمرار الاحتياجات، أدت التخفيضات في حجم التمويل الإنساني إلى تقليل وجود مقدمي الخدمات الذين يعملون لمكافحة العنف الجنساني وتقليل الدعم المقدم للناجيات. وعلى الرغم من هذا السياق المليء بالتحديات، قدمت الأمم المتحدة خدمات لمواجهة العنف الجنساني لأكثر من 3 750 لاجئة و 4 000 نازحة. ودعمت المديرية العامة لشؤون الناجيات تقديم المساعدة النفسية الاجتماعية للناجيات اللاتي يعانين من صدمات شديدة. وعقدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق سلسلة من مجموعات التركيز مع أكثر من 100 ناجية من الأيزيديين والتركمان والشبك، سلَّطن فيها الضوء باستمرار على الحاجة إلى فرص مُدْرَة للدخل. ولم تشمل العمليات الجارية لملاحقة المنتسبين لداعش قضائيا وإدانتهم اتهامات بارتكاب عنف جنسي حتى الآن.

التوصية

39 - أرحب بالتقدم الذي أحرزته الحكومة في تنفيذ قانون دعم الناجيات الأيزيديات وأدعو إلى توسيع نطاقه ليشمل الأطفال المولودين نتيجة لاغتصاب متصل بالنزاعات، وسنَّ تشريع يقضي بأحقية جميع الأطفال في تسجيل المواليد والحصول على الوثائق. وأحث الحكومة على أن تكفل، تمشيا مع البيان المشترك الداعي إلى التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، استمرارية تقديم الخدمات المتعددة القطاعات للناجيات والناجين، فضلا عن توفير الدعم لإعادة الإدماج على المدى الطويل.

ليبيا

40 - أدى استمرار الانقسامات بين الجهات الفاعلة السياسية الليبية، ووقوع اشتباكات متفرقة بين الجماعات المسلحة، وانتشار الأسلحة بشكل غير مشروع، وضعف القدرات المؤسسية، إلى خلق بيئة مواتية لارتكاب العنف الجنسي المتصل بالنزاع مع إفلات مرتكبيه من العقاب. وفي سياق لا تزال فيه الأعراف الاجتماعية الضارة المتعلقة بالشرف وإلقاء اللوم على الضحايا راسخة، استمر استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان في ليبيا، بما في ذلك استهدافهن بالعنف الجنسي، ضمن جهود لإسكاتهن ونثي الأخبار عن المشاركة في الحياة العامة. فعلى سبيل المثال، ظلت افتخار بودرعة، المناصرة والناشطة البارزة، رهن الاحتجاز الذي أبلغ بأنها عانت فيه من الانتهاك البدني والجنسي والنفسي فترات طويلة، على الرغم من دعوات الإفراج عنها التي أطلقها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة (A/HRC/50/63).

41 - وتحققت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من 23 حالة عنف جنسي متصل بالنزاع، منها حالات اغتصاب وإكراه على البغاء، تضررت منها 11 امرأة (من بينهن 6 مهاجرات)، و 5 رجال و 7 فتيات. واستمرت التهديدات وحوادث العنف الجنسي في مراكز الاحتجاز، التي ظلت إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إليها مقيدة بشدة. وظلت بعثة الأمم المتحدة تتلقى تقارير عن انتهاكات ارتكبت في سجن معيثة الخاضع لسيطرة جهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، بما في ذلك الاغتصاب وسوء المعاملة والتعذيب. ولا تزال 64 امرأة، احتجزن بسبب انتمائهن المزعوم إلى داعش، محتجزات ومعهن أطفالهن في سجن الكويبية العسكري وفي سجن الجديدة. وظلت البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا تتلقى تقارير عن تهديد المحتجزات بالعنف الجنسي و/أو تجريدهن من ملابسهن و/أو إخضاعهن لإجراءات تفتيش تنتهك حرمة أجسادهن، وتصل إلى حد الاغتصاب (A/HRC/49/4). وعلاوة على ذلك، وثقت البعثة المستقلة حالات تعذيب ذي طابع جنسي، وحالات اعتقال نساء وتعريضهن لتهديدات وأعمال عنف جنسي، من أجل إجبار أقاربهن الذكور على تسليم أنفسهم (A/HRC/50/63). وكذلك، ألقى القبض على امرأة بعد رفضها ممارسة الجنس مع أعضاء من جهاز المباحث الجنائية، اتهموا شقيقتها فيما بعد بما يُسمى "الجرائم الأخلاقية". وفي معظم هذه الحالات، كانت الناجيات يرفضن تقديم شكوى رسمية بسبب الخوف من الانتقام والترهيب.

42 - واستمر المتجرون بالأشخاص والمهربون والرجال المسلحون في ارتكاب أنماط العنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما فيها الاغتصاب والإكراه على البغاء، ضد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء. وتورطت في ذلك جهات تابعة للدول أيضا. فقد كانت جماعة "الرجال الملتزمين" المسلحة، التي أنشئت في 2013 بزعم مكافحة التهريب واندمجت لاحقا في وزارة الدفاع، ضالعة في اغتصاب فتيات مهاجرات. وارتكب أعضاء في جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، فضلا عن عناصر من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، العنف الجنسي باعتباره أسلوبا تكتيكا للسيطرة والتعذيب، وهو ما أسفر عن وفاة الضحية في بعض الحالات. وواصل فريق الخبراء المعني بليبيا توثيق حالات الاغتصاب والاستعباد الجنسي، التي غالبا ما يرتكبها جناة متعددون في مرفق احتجاز سري في بني وليد تسيطر عليه شبكات المتجرين بالأشخاص (S/2022/427). وكانت المهاجرات يُحتجزن عادة في مراكز احتجاز خالية من الحراسات، ويفتشن حُرّاس ذكور وهن عاريات. وكن يبلغن عن عدم حصولهن على الخدمات المقدمة لمواجهة العنف الجنساني، بما في ذلك الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية. وفي بعض الحالات، جرى الاتجار بالمهاجرات سواء في داخل البلد أو بنقلهن إلى بلدان ثالثة. وفي مخيم تازربو في شرق ليبيا، الذي يضم حوالي 200 طالب لجوء ومهاجر، منهم أكثر من 100 امرأة وطفل، أبلغت محتجزات بأن مسؤولين لبيين ورعايا أجنبية قد اغتصبوهن. وأبلغ أيضا عن انتهاكات ارتكبتها لبييون وسودانيون من المتجرين بالأشخاص ضد نساء وفتيات. ولتعزيز المساءلة، قدمت جهات شريكة للأمم المتحدة الدعم لبناء قدرات المحامين والمدعين العامين العسكريين فيما يتعلق بالمعايير الدولية للعدالة الجنائية والمحاكمة العادلة، بما فيها المعايير المنطبقة على قضايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

التوصية

43 - أدعو السلطات الليبية إلى منح الأمم المتحدة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية دون قيود إلى مرافق الاحتجاز. وأدعو السلطات إلى اعتماد تشريعات لمكافحة الاتجار بالأشخاص ومحاسبة الجناة. وأدعو أيضا السلطات إلى الإفراج عن جميع سجناء الرأي والمدافعات عن حقوق الإنسان والمهاجرين وطالبي

اللجوء واللاجئين المحتجزين تعسفاً، ومحاسبة جميع مرتكبي العنف الجنسي وتقديم المساعدة المتعددة القطاعات للناجيات والناجين.

مالي

44 - في عام 2022، استمر الوضع الأمني في التدهور، حيث حاولت الجماعات المتطرفة العنيفة سد الفراغ الأمني، الذي أعقب رحيل القوات الدولية المنتشرة في إطار عملية بارخان وقوة تاكوبا وانسحاب الحكومة الانتقالية من المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. واستمرت الاعتداءات على المدنيين في خضم القتال بين الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة والمرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق مالي ووسطها. وتعهدت السلطات الانتقالية بفترة انتقالية مدتها سنتان، في حين أن استمرار التحديات المتعلقة بالحكومة ومحدودية وجود الدولة في المناطق المتضررة من النزاع عرضاً النساء والفتيات للعنف الجنسي. وأدى انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة غير مشروعة ووقوع العنف القبلي إلى تشريد جماعي، مع تعريض النساء والفتيات للنازحات للاختطاف والخطف بالقوة والزواج القسري والاتجار بهن.

45 - وعلى الرغم من تقسّي انعدام الأمن، الذي عرقل وصول منظمات المساعدة الإنسانية والإبلاغ، تحققت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من 98 حالة من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع، تضررت منها 85 امرأة و 13 فتاة. وفي إطار رصد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، تحققت الأمم المتحدة أيضاً من حوادث اغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي، تضررت منها 43 فتاة، وكان الجناة مجهولين في معظم هذه الحوادث. وسجل مقدمو الخدمات الإنسانية حالات ارتكبت فيها العنف الجنسي ضد 392 امرأة و 294 فتاة. وكان الجناة أعضاء في جماعات مسلحة، منها تنسيقية الحركات الأروادية، وجناح قبيلة دوسحاق في حركة إنقاذ أزواد، وجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم، وتنسيقية الحركات والجهات الوطنية للمقاومة، وكذلك أعضاء في الميليشيات وجماعات الدفاع الذاتي، مثل جماعة دان نان أمباساغو وغاندا إيزو. وفي بعض الحالات، كان الجناة عناصر من المسلحين الذين لم يتسوّ تحديد هوياتهم. ويزعم تورط أفراد من قوات الدفاع والأمن المالية في انتهاكات من التي أُبلغ عن وقوعها. ومما يبعث على القلق أن الميليشيات وجماعات الدفاع عن النفس، التي تقاوت في بعض الحالات إلى جانب القوات المسلحة الوطنية، زادت من استخدام العنف الجنسي. ووثقت الأمم المتحدة أيضاً حالات يبدو فيها أن أفراداً أمنيين أجنبياً كانوا - وفق الادعاءات - ضالعين في عنف جنسي متصل بالنزاع أثناء العمليات العسكرية. فعلى سبيل المثال، دخل أفراد أمنيون أجنبيون منتشرون في وسط مالي قرية فرّ منها الرجال خوفاً من التطرف العنيف، وزعم أن هؤلاء الأفراد اغتصبوا نساء وفتيات محليات في منازلهن، ومنهن قاصرتان. وتلقت بعض الضحايا المساعدة الطبية في موبتي، بينما أُعيد توطين أخريات خارج المنطقة. ولم تُقدّم أي شكوى رسمية فيما يتعلق بهذا الحادث، الأمر الذي يدل على السياق الأوسع، الذي لا يقدم فيه الشكاوى القضائية سوى أقل من 10 في المائة من الضحايا، ويرجع ذلك أساساً إلى القرب من جماعات الميليشيات وما يتصل بذلك من خوف من الأعمال الانتقامية.

46 - وواصلت الأمم المتحدة دعم السلطات الانتقالية لتنفيذ خطة العمل الموضوعية عملاً بالبيان المشترك لعام 2019. وأجرت بعثة الأمم المتحدة اتصالات مع جماعات مسلحة غير تابعة للدولة بشأن تنفيذ التزامات من جانب واحد بالتصدي للعنف الجنسي، وبخاصة تنسيقية الحركات الأروادية. وبدعم من الأمم المتحدة، أنشئت في عام 2022 خمسة مراكز إضافية لجامعة للخدمات في مرافق صحية قائمة، ليصل

عددها الإجمالي إلى 15 مركزا في العواصم الإقليمية لمناطق باماكو وكايس وكوليكورو وسيغو وغاو وموتبي وتمبكتو وسيكاسو. ومع ذلك، لا تزال إمكانية الوصول إلى الخدمات المتعددة القطاعات محدودة للغاية، حيث يضطر الناجون القادمون من مناطق نائية إلى قطع مسافات طويلة للغاية للوصول إليها. ووفقا لتقييمات مقدمي الخدمات، لم تتمكن 92 في المائة ممن تعرضن للعنف الجنسي من الوصول إلى ملاجئ آمنة، ولم تتمكن 42 في المائة من الحصول على دعم طبي في عام 2022. وعلاوة على ذلك، أدت الأعراف الاجتماعية الضارة الراسخة إلى تأجيج التمييز، وهي تزيد في بعض الحالات من العدوان على الناجيات والناجين، الذين لجأ بعضهم إلى أماكن بعيدة. وهناك أربع قضايا ذات دلالة رمزية لا تزال معلقة أمام المحاكم منذ عام 2013 وهي قضايا تتعلق بـ 146 ضحية للعنف الجنسي المتصل بالنزاع من شمال مالي. ودعمت بعثة الأمم المتحدة تدريب السلطات القضائية الوطنية وبناء قدراتها، بغية الإسراع في إنجاز مثل هذه الدعاوى، وتدريب طلاب أكاديمية الشرطة وبناء قدراتهم على منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له. وأعلنت الحكومة الانتقالية فتح تحقيقات في انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان الموثقة منذ بداية عام 2022، ولم تُنشر بعد نتائج التحقيقات (S/2023/21).

التوصية

47 - أحثُّ السلطات الانتقالية على الإسراع في تنفيذ البيان المشترك، وإيلاء الأولوية لقضايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع التي ما زالت منظورة أمام المحاكم منذ عقد من الزمن، والتحقيق في القضايا المتعلقة بانتهاكات ارتكبتها القوات المسلحة الوطنية والمليشيات المجتمعية وأفراد الأمن الأجانب. وأدعو أيضا السلطات الانتقالية إلى كفالة التنفيذ الفعال لقانون جبر الأضرار وكفالة إمكانية وصول الناجيات والناجين إلى الخدمات.

ميانمار

48 - تقلص الحيز المدني في أعقاب استيلاء الجيش على السلطة في عام 2021، مع استمرار ظهور تقارير مقلقة عن العنف الجنسي المرتكب ضد النساء والفتيات والرجال والصبيبة والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين، بما في ذلك في سياق العمليات العسكرية في ساغايونغ وماندالاي. ونتيجة لاستحواذ الجيش على السلطة، اضطر حوالي 1,8 مليون شخص إلى النزوح، بينما لا يزال 370 400 شخص في حالة نزوح داخلي طال أمدها. فقد فر ما يقدر بنحو 49 700 مدني إلى البلدان المجاورة، في حين استمر أكثر من 900 000 لاجئ من الروهينغا في الإقامة في مقاطعة كوكس بازار في بنغلاديش، بعد فرارهم من الاضطهاد والهجمات العسكرية التي شنتها القوات المسلحة لميانمار (قوات التاتاماداو) في تشرين الأول/أكتوبر 2016 وآب/أغسطس 2017، في أعقاب عمليات "تطهير" عسكرية تخللتها أعمال عنف جنسي متصل بالنزاع ممنهجة وواسعة النطاق.

49 - وأدى استمرار القوات المسلحة لميانمار في القبض على نشطاء المجتمع المدني والصحفيين وأعضاء حكومة الوحدة الوطنية واحتجازهم تعسفا إلى انعدام الأمن على نطاق واسع. كما استُهدف أعضاء المنظمات المسلحة الإثنية وقوات الدفاع الشعبي. وارتكبت أعمال العنف الجنسي في أماكن الاحتجاز ضد النساء والرجال والصبيبة والأشخاص ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسانية المتنوعة. وأفاد المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار أنه منذ استيلاء الجيش على السلطة، ما فتئ الجنود وأفراد/ضباط الشرطة يعتدون جنسيا على الفتيات المحتجزات ويترششون بهن. كما ظهرت حالات من خطاب الكراهية

الجنساني على الإنترنت الموجه ضد النساء الناشطات سياسياً. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما يؤدي النزاع المسلح والاعتقالات التعسفية إلى فصل الأطفال عن والديهم، مما يعرضهم لمخاطر أكبر في ما يتعلق بالزواج القسري والاتجار بالبشر (A/HRC/50/CRP.1). وكل الأطراف في سياق النزاع الدائر حالياً متورطون في العنف الجنسي. فعلى سبيل المثال، اتُهمت جهات مسلحة موالية للجيش، بمن في ذلك أعضاء في ميليشيا بيو ساو هتي، بارتكاب العنف الجنسي. وقد تحققت الأمم المتحدة من حوادث ارتكبتها منظمات مسلحة إثنية ضد فتيات. وزعم أن أفراداً من الجيش اغتصبوا نساءً لم يتمكن من الفرار من قراهن خلال الهجمات العسكرية. وقد عُثر على جثث النساء اللاتي أُفيد بأن الجيش أعدمهن خارج نطاق القضاء وعليهن إصابات تشي بتعرضهن للعنف الجنسي.

50 - وفي سياق الانهيار شبه التام للمؤسسات القضائية والمؤسسات العامة للرعاية الصحية، أصبح الوصول إلى خدمات الدعم القائمة غير متاح إلى حد كبير بسبب القيود المفروضة على الحركة ورصد الاتصالات السلكية واللاسلكية ومراقبتها. فقد كان العاملون في مجال الرعاية الصحية والمشتغلون بالقانون يتعرضون للتوقيف بشكل تعسفي، وكانت البيوت الآمنة تتعرض للمداومة خلال عمليات سرية لأفراد عسكريين. وساهم الإحجام عن إبلاغ الآليات الدولية، إلى جانب انهيار الثقة في المؤسسات الوطنية، في عدم الإبلاغ عن الانتهاكات والتصدي لها، حتى في ظل تزايد الاحتياجات الإنسانية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، أقرت سلطات الأمر الواقع تعديلاً على قانون تسجيل المنظمات، مما عرض المدافعات عن حقوق الإنسان لخطر السجن في حال عدم تسجيل منظماتهن. وفي كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مجلس الأمن القرار 2669 (2022) بشأن ميانمار، الذي حث فيه سلطات الأمر الواقع على حماية حقوق النساء والأطفال وكفالة وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق.

51 - وفي كوكس بازار، واصلت الأمم المتحدة تقديم خدمات متعددة القطاعات في المخيمات، شملت الناجيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاع وأطفالهن. وفي سياق تسوده محدودية الفرص الاقتصادية، تتعرض النساء والفتيات اللاجئات لخطر أكبر للاستغلال الجنسي على يد المتجربين بالبشر. وفي المخيمات، تُحال حالات العنف الجنسي عموماً إلى قادة المخيمات الذكور الذين يفضلون النهج والآليات التقليدية لتسوية المنازعات، التي تشمل إجبار الناجيات من الاغتصاب على الزواج من الجناة.

التوصية

52 - أحث جيش ميانمار على أن يحترم قرار مجلس الأمن 2669 (2022) احتراماً كاملاً وأدعوه أيضاً إلى الإفراج فوراً عن جميع السجناء المحتجزين تعسفاً. وأدعو الجيش كذلك إلى السماح بالوصول الفوري وغير المقيد إلى هيئات التحقيق والإبلاغ التي تفوضها الأمم المتحدة وإلى الجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي تقدم الدعم للسكان المتضررين، إلى جانب محاسبة مرتكبي أعمال العنف الجنسي.

الصومال

53 - أدى انعدام الأمن على نطاق واسع والحالة الإنسانية المتردية الناجمة عن الصدمات المناخية، مثل الجفاف، إلى تأجيج النزوح، في حين أدى التنافس على الموارد إلى تعظيم خطر التوترات والنزاعات المحلية. وإزاء هذه الخلفية، كانت النساء والفتيات النازحات داخلياً معرضات بشكل خاص للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وذلك بسبب النزاع الذي طال أمده، واللامساواة الهيكلية بين الجنسين، ومحدودية اللجوء إلى

العدالة والحصول على الخدمات. كما أن الصعوبات في الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب، وضعف سيادة القانون، والحماية العشوائية للجنة المزعومين، ساهمت كلها في نقص مزمن في الإبلاغ عن ذلك العنف. وتحققت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال من 19 حالة عنف جنسي متصل بالنزاع، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي ومحاولة الاغتصاب، تعرضت لها 14 امرأة و 5 فتيات. وفي إطار رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، تحققت الأمم المتحدة أيضا من حوادث اغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي تعرضت لها 219 فتاة وصبيان. ووقع ما يقرب من نصف الاعتداءات في مناطق معزولة، بما في ذلك ضواحي القرى والحقول الزراعية، في حين اعتُدي على 55 فتاة في مواقع النزوح أو حولها. ونُسبت معظم الحوادث إلى جناة مسلحين مجهولي الهوية وحركة الشباب وميليشيات العشائر. كما تورط في حالات عنف جنسي أفراد من قوات الأمن والشرطة الحكومية، بالإضافة إلى قوات جوبالاند وقوات بونتلاندا، وشرطة ليو الإثيوبية. وتظهر حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع التي أُبلغ عنها فريق الخبراء المعني بالصومال في عام 2022 وجود صلة بين النزاعات بين العشائر وتعرض النساء والفتيات للعنف الجنسي. وعلاوة على ذلك، تعرضت النساء والفتيات في المجتمعات المتضررة من الجفاف بشكل غير متناسب للزواج القسري، بما في ذلك الزواج من أعضاء في حركة الشباب (S/2022/754).

54 - وفي عام 2022، استمر مناخ الإفلات من العقاب، مع عدم إجراء أي ملاحقات قضائية لجرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاع، على الرغم من تقديم شكاوى. وكثيرا ما يؤدي اللجوء إلى ممارسات القضاء العرفي، المعروفة باسم "الحير"، إلى قرارات تحمي الجناة من المسؤولية الجنائية. وفي بونتلاندا، واصل الشيوخ التقليديون تسوية قضايا العنف الجنسي بعلم السلطات، على الرغم من أن قانون الجرائم الجنسية في بونتلاندا لعام 2016 يتطلب تولي نظام العدالة الرسمي الفصل في مثل هذه القضايا. وعلى المستوى الاتحادي، استمر مشروع قانون الجرائم الجنسية لعام 2018 الذي أقره مجلس الوزراء في إثارة رد فعل قوي من القيادات الدينية وشيوخ العشائر. ووفرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال التدريب لضباط الشرطة الصومالية من وحدات حماية المرأة والطفل في مقديشو لتعزيز قدرتهم على التحقيق في جرائم العنف الجنسي.

التوصية

55 - أكرر دعوتي الحكومة الاتحادية إلى اعتماد تدابير تشريعية من شأنها تعزيز حماية جميع الأشخاص من العنف الجنسي وتعزيز قدرة الناجيات والناجين على اللجوء إلى العدالة، بطرق منها زيادة عدد الوحدات المعنية بحماية النساء والأطفال في قوة الشرطة وكفالة وجود آليات إحالة تركز على الناجيات والناجين. وأدعو الحكومة الاتحادية أيضا إلى تعزيز تدابير حماية النساء والفتيات، بمن فيهن النساء والفتيات اللواتي نزحن بسبب الجفاف وتعرضن لخطر العنف، وإلى كفالة إدماج احتياجاتهن في خطط الاستجابة الإنسانية الأوسع نطاقا.

جنوب السودان

56 - في عام 2022، مددت الحكومة لمدة عامين المرحلة الانتقالية، التي نُفذت بموجب أحكام الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان (الموقع في عام 2018). ونُظمت أول احتفالات لتخرج القوات الموحدة اللازمة في آب/أغسطس، رغم افتقار القوات إلى الدعم اللوجستي أو التدريب الكافي أو آلية قائمة لفحص سوابق جميع أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن المشتبه بشكل موثوق في ارتكابهم جرائم عنف

جنسي متصل بالنزاع أو في تحملهم المسؤولية عن ذلك، وإخراجهم من الخدمة. وعلاوة على ذلك، تدهورت الحالة الأمنية، مع تصاعد العنف على المستوى دون الوطني، بسبب الاشتباكات بين أطراف النزاع والمليشيات المسلحة المنتسبة إليها والجماعات المنشقة، مع ما يصحب ذلك من استخدام منهجي للعنف الجنسي كأسلوب تكتيكي في معاقبة السكان وتشريدهم قسرا. وأسفر الاقتتال في جنوب ولاية الوحدة ومنطقة أعالي النيل الكبرى وولاية واراب عن هجمات استهدفت مدنيين، وتخللتها أعمال عنف جنسي. وقد نزح من جنوب ولاية الوحدة وحدها نحو 44 000 مدني ممن تعرضوا للتشريد القسري. وازدادت في عام 2022 عمليات اختطاف النساء والأطفال على نطاق واسع، وهي من بين السمات الأساوية للنزاع. وأدت الصدمات المرتبطة بالمناخ، مثل الفيضانات والجفاف، إلى تفاقم التنافس على الموارد الشحيحة. ورافق عمليات سرقة الماشية في منطقة جونقلي الكبرى، التي امتدت إلى منطقة الاستوائية، تفاقم مستويات العنف القبلي.

57 - ووثقت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان عددا من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع، تضررت منها 221 امرأة و 71 فتاة. وجرى التحقق أيضا، في عام 2022، من 7 اعتداءات أخرى وقعت بين عامي 2019 و 2021، تضررت منها 4 نساء وفتاتان وصبي واحد. وكان من بين مرتكبيها جهات غير تابعة للدول، من بينها جماعات مسلحة منظمة، وجماعات للدفاع المدني، وعناصر مسلحة أخرى. وكانت قوات الأمن الحكومية متورطة فيها أيضا، حيث نُسب 38 في المائة من الحوادث المبلغ عنها إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، و 5 في المائة إلى جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان ودائرة الأحياء البرية الوطنية وجهاز الأمن الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، نُسب نحو 8 في المائة من الحالات إلى الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وكان متورطا في إحدى الحالات عضو في جبهة الخلاص الوطني. وكان الجناح في 39 في المائة من الحوادث أعضاء من الجماعات الشبابية المسلحة المتحالفة مع الأطراف الرئيسية في النزاع، وجماعات الدفاع المدني، والمليشيات المجتمعية، والجماعات المنشقة. وعزيت نسبة الـ 10 في المائة المتبقية من الحالات المبلغ عنها إلى عناصر مسلحة مجهولة الهوية. ووقعت معظم الحوادث الموثقة في جنوب ولاية الوحدة، وولاية واراب، ومنطقة أعالي النيل الكبرى، وتم ارتكابها ضد مدنيين تتراوح أعمارهم بين 10 أعوام و 50 عاما. وشملت الحوادث المبلغ عنها جرائم الاغتصاب ومحاولة الاغتصاب والاعتصاب الجماعي والتعري القسري والاختطاف لأغراض الاستغلال الجنسي والزواج القسري والاستعباد الجنسي. وكانت من بين الضحايا نساء حوامل وأمهات مرضعات، وكذلك نازحون وأفراد من ذوي الإعاقة. وكانت النساء والفتيات معرضات للخطر بشكل خاص عند قيامهن بأنشطة كسب العيش الأساسية، وعند فرارهن من قراهن، وعند الذهاب إلى المدرسة ومنها. وفي بعض الحالات، تعرضت الضحايا للاعتداء تحت تهديد السلاح وأصبحت بدينية خطيرة. وأفادت نساء بأنهن كن يقدمن النصح لبناتهن بشأن كيفية التصرف أثناء التعرض للاعتداء من أجل الحد من الإصابات الجسدية، وهو ما يدل على انتشار العنف الجنسي ووحشيته في جنوب السودان. وقد جرى في عدة حالات الربط بين الإفادات عن حالات الحمل الناجمة عن الاغتصاب وبين الاختطاف والاستعباد الجنسي. وكشف تحقيق أجرته الأمم المتحدة في جنوب ولاية الوحدة أن القوات الحكومية المشتركة والمليشيات المتحالفة معها كانت تستخدم الاستعباد الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب والاعتصاب الجماعي، للنساء والفتيات المختطفات كنوع من الحوافز والمكافآت المقدمة للمقاتلين. وتعرض أعضاء منظمات المجتمع المدني لأساليب تكتيكية من التهريب، من بينها الاعتقال التعسفي وتجميد حساباتهم المصرفية.

58 - وقد زارت ممثلي الخاصة جنوب السودان في تشرين الأول/أكتوبر 2022 والتقت بكبار المسؤولين الحكوميين لمناقشة الإسراع في تنفيذ البيان المشترك لعام 2014، بطرق منها تحسين الإطار التشريعي وتعزيز حماية الضحايا والشهود، الذين لا يزالون يواجهون أعمالاً انتقامية. كما طالت أعمال التهريب القضاة ومحامي الدفاع والمنظمات العاملة في دعم الناجيات والناجين. وفيما يتعلق بالعدالة التعويضية، ومع أن المحاكم المدنية والعسكرية تمنح تعويضات للضحايا، فإن عدم قدرة الجناة على دفع التعويضات أو عدم رغبتهم في ذلك غالباً ما يعيقان صرف التعويضات للناجيات والناجين. ونظراً لمحدودية نطاق نظام العدالة وعدم إمكانية الوصول إلى المناطق النائية، كثيراً ما تحال حالات العنف الجنسي إلى السلطات العرفية. ومع ذلك، فقد أدين 13 شخصاً بارتكاب جرائم جنسية وجنسانية من جانب محكمة متقلة خاصة مشتركة تعمل في ولايتي غرب بحر الغزال وواراب، بالإضافة إلى محكمة دورية في ولاية واراب. واستمرت 10 وحدات حماية خاصة داخل جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، كانت قد أنشئت منذ عام 2010، في العمل في جميع أنحاء البلد، على الرغم من أنها تفتقر إلى الموارد الكافية. وفيما يتعلق بالقضاء العسكري، أدين 8 من عناصر قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، بمن فيهم جندي سابق، في 5 قضايا تتعلق بالعنف الجنسي في المحكمة العسكرية العامة في ياي بولاية وسط الاستوائية. وفي حزيران/يونيه 2022، أنشئ فريق يركز على التحقيق في قضايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع ومقاضاة مرتكبيه داخل قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وحتى الآن، لا يزال النظر في قضايا العنف الجنسي يتم بموجب قانون العقوبات كجرائم عادية، ولم تتم محاكمة مرتكبيها بعد باعتبارها جرائم حرب. وبشكل عام، لا يزال عدد المحاكمات المنجزة ضئيلاً مقارنة بحجم جرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاع المرتكبة في جنوب السودان.

59 - وقد أدى الافتقار إلى المختبرات والمعدات والأدوية، إلى جانب قلة عدد عاملي الرعاية الصحية المؤهلين، إلى إعاقة الوصول إلى الخدمات. وعلاوة على ذلك، نادراً ما تتمكن الناجيات من الوصول إلى مقدمي الخدمات قبل فترة الـ 72 ساعة الحاسمة، عندما تكون مجموعات مستلزمات ما بعد التعرض للاغتصاب، بما في ذلك علاجات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، أكثر فعالية، وذلك بسبب عدم القدرة على تأمين النقل من المناطق النائية في سياق البنى التحتية المحدودة. ولا تتوفر خدمات رعاية للإجهاد الأمن للناجيات لأن إنهاء الحمل مسموح به قانوناً فقط إذا كانت صحة الأم في خطر. وهناك أيضاً نقص في البيوت الآمنة، وسط تقارير عن هجر الناجيات من جانب رفقاءهن الحميمين وأقاربهن في أعقاب تعرضهن للاغتصاب، مما يؤدي إلى التهميش الاجتماعي والاقتصادي وزيادة عدد حالات الانتحار.

التوصية

60 - أدعو الحكومة إلى الإسراع في تنفيذ البيان المشترك لعام 2014، بطرق منها اعتماد تشريع بشأن حماية الضحايا والشهود، واعتماد تشريعات وطنية تتماشى مع التزاماتها الدولية المتعلقة بمنه ومواجهة العنف الجنسي، والإسراع في تنفيذ خطة العمل الخاصة بالقوات المسلحة، بوسائل من بينها التحقق الفعال في سيرة جميع أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن وتطبيق العزل من الخدمة في حق كل من توجد أسباب وجيهة للاشتباه في ارتكابهم جرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاع أو في مسؤوليتهم عن وقوعها. وأحث الحكومة على تعزيز جهود تقديم الخدمات المتعددة القطاعات للناجيات والناجين، لا سيما في المناطق المتأثرة بالعنف على المستوى دون الوطني وبالشاشة في مواجهة تغير المناخ.

السودان

61 - أثار استيلاء الجيش على السلطة في تشرين الأول/أكتوبر 2021 أزمة سياسية وأمنية واقتصادية متعددة الأوجه اتسمت باحتجاجات قوبلت بقوة غير متناسبة، شملت حالات اغتصاب، على الرغم من أنها كانت سلمية إلى حد كبير. واستمر العنف القبلي في منطقة دارفور، وكذلك في ولايات النيل الأزرق وجنوب وغرب كردفان، مما أدى إلى نزوح ما لا يقل عن 265 273 مدنيا. وإزاء هذه الخلفية، وقّعت بعض الجهات المعنية الرئيسية من العسكريين والمدنيين السودانيين اتفاقا إطاريا سياسيا في كانون الأول/ديسمبر يدعو إلى وضع حد للإفلات من العقاب على جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي. ومع ذلك، فإن الاشتباكات الأخيرة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع تبعث على القلق البالغ. وفي عام 2022، وثقت الأمم المتحدة 96 حالة عنف جنسي متصل بالنزاع، بما في ذلك عمليات الاختطاف ومحاولة الاغتصاب والاغتصاب الجماعي، تضررت منها 63 امرأة و 33 فتاة. وكانت غالبية الضحايا من النساء والفتيات النازحات اللاتي كثيرا ما يتعرضن للاعتداء أثناء مغادرتهم المخيمات من أجل الذهاب إلى المدرسة أو مزاوله أنشطة كسب العيش الأساسية. وكان من بين الجناة بدو رحل مسلحون ورجال مسلحون مجهولون آخرون. وكانت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع ضالعة في الحوادث أيضا. وفي دارفور والمنطقتين، ارتكبت حوادث عنف جنسي موقفة وسط حالة من انعدام الأمن واسعة النطاق. وسجل فريق الخبراء المعني بالسودان 41 حالة عنف جنسي وحالتين من حالات الاختطاف ضد نساء وفتيات، في سياق يتسم بالنقص في الإبلاغ بسبب ارتفاع مستويات الوصم والإفلات من العقاب (S/2023/93). ويشكل الوصول إلى الخدمات تحديا في جميع أنحاء البلد، حيث لا تتوفر الإدارة السريرية لحالات الاغتصاب وخدمات المساعدة القانونية والدعم النفسي الاجتماعي إلا في 39 في المائة من المحليات. وفي ولاية النيل الأزرق، وفي خضم ثلاث موجات من العنف اندلعت بين أفراد من قبيلة الهاوسا وأفراد من قبائل الفونج والهمج والبرتا في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، زُعم أن أعمال العنف الجنسي ارتكبت ضد عشرات النساء والفتيات اللواتي لم يتمكن من الحصول على العلاج الطبي في الوقت المناسب.

62 - وظهرت ادعاءات عديدة بوقوع جرائم العنف الجنسي في سياق الاحتجاجات التي نظمت ضد استيلاء الجيش على السلطة. ففي عام 2022، وثقت الأمم المتحدة اعتداءات، شملت الاغتصاب الجماعي والاغتصاب ومحاولة الاغتصاب، ضد 24 ضحية، من بينهم نساء ورجال وصبية، أثناء الاحتجاجات أو بعدها. وتورط أفراد من الشرطة، بما في ذلك الشرطة الاحتياطية المركزية، في 6 حوادث؛ ونسبت البقية إلى أفراد من قوات الأمن الأخرى (قوات الشرطة السودانية، والقوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع، وجهاز المخابرات العامة). وفي حادثين، تعرض محتجون للملاحقة والاعتداء الجنسي بعدما كانوا يهربون من عملية تفريق عنيفة للحشود على أيدي قوات الأمن. ووقعت حوادث عنف جنسي أثناء عمليات الاستجواب من قبل قوات الأمن المشتركة وفي أماكن الاحتجاز. وبسبب المخاوف من الأعمال الانتقامية وانعدام الثقة في النظام القضائي، لم يتقدم سوى 8 من الضحايا بشكاوى رسمية. وشكلت السلطات لجنة يرأسها مدع عام للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت منذ استيلاء الجيش على السلطة. ويجري حاليا التحقيق في 4 ادعاءات بالاغتصاب، وقدم ادعاء واحد إلى المحكمة. وتلقى معظم الضحايا الرعاية الطبية، رغم أن 5 منهم لم يتمكنوا من الحصول على المساعدة في الوقت المناسب. وفي حالة واحدة، رفض موظفو المستشفى علاج ضحية للعنف الجنسي دون استلام استمارة طبية موحدة تستخدم كدليل على وقوع الاعتداء، وذلك على الرغم من أن هذه الاستمارة لم تعد شرطا مسبقا للحصول على الرعاية بعد التعرض للاغتصاب.

63 - وفي عام 2022، قدمت الأمم المتحدة التدريب على منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له لأكثر من 1 000 من أفراد/ضباط الشرطة والمدعين العامين وأفراد المجتمع، من بينهم أكثر من 700 امرأة، ودعمت إلقاء 50 امرأة بقوات الشرطة السودانية في وسط دارفور و 50 امرأة أخرى بقوات الشرطة في شمال دارفور. ودعمت الأمم المتحدة عمل شبكات حماية المرأة في 21 مخيما للنازحين لتسهيل الإحالات إلى الخدمات المتصلة بمواجهة العنف الجنساني. وواصلت المنظمة دعم تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين، بما في ذلك عن طريق تدريب الأفراد المنتسبين إلى قوة حفظ الأمن المشتركة التي لم يتم نشرها بعد بشأن حماية المرأة ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

التوصية

64 - أدعو القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى الالتزام بسياسة عدم التسامح إطلاقا مع جرائم العنف الجنسي، تمشيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأدعو كذلك السلطات إلى التعجيل بتنفيذ اتفاق جوبا للسلام في السودان، وتحديد الترتيبات الأمنية، ابتغاء تهيئة بيئة توفر الحماية، وكفالة عدم منح أي عفو لمركبي أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وأحث السلطات على تنشيط عملية تنفيذ إطار التعاون الموقع مع ممثلي الخاص، وإعلان سياسة لعدم التسامح إطلاقا مع العنف الجنسي، وإجراء تحقيق شامل في هذه الجرائم، بما في ذلك الجرائم المرتكبة أثناء الاحتجاجات، وكفالة تقديم خدمات متعددة القطاعات للناجيات والناجين، في المناطق النائية والريفية وغيرها.

الجمهورية العربية السورية

65 - نتيجة لنزاع طال أمده 12 عاما، نزح حوالي 14 مليون شخص، وسيحتاج ما يقرب من 15,3 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية في عام 2023. وقد عرّضت الحالة الأمنية المتقلبة، التي اتسمت باستمرار انعدام الأمن، وعلى الأغلب في شمال الجمهورية العربية السورية، إلى جانب المصاعب الاقتصادية، النساء والفتيات لخطر العنف الجنسي، لا سيما في أماكن النزوح والاحتجاز. وأبلغ شركاء الأمم المتحدة عن حالات تحرش جنسي من قبل أفراد قوات الأمن ضد فتيات عند نقاط التفتيش، وحالات اعتقال تعسفي وعنف جنسي من قبل جهات مسلحة ضد أفراد ذوي ميول جنسية وهويات جنسانية متنوعة. وعلاوة على ذلك، أفيد بأن صبية صغارا تعرضوا للعنف الجنسي أثناء الاحتجاز بسبب انتمائهم الفعلي أو المتصور إلى الجماعات المسلحة. واستمر الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي التي ارتكبتها تنظيم داعش ضد الفتيات الأيزيديات المختطفات في العراق في عام 2014. وجمعت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية معلومات عن أنماط الاحتجاز التعسفي والتعذيب والعنف الجنسي والاختفاء القسري التي ترتكبتها القوات الحكومية والقوات الموالية لها. وفي عام 2022، أصدرت اللجنة تقارير وثقت ممارسة الاحتجاز بشكل منهجي لخلق المعارضة السياسية في شمال غرب البلد من قبل جماعة هيئة تحرير الشام الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن، حيث أبلغ محتجزون سابقون عن تعرضهم للتعذيب والعنف الجنسي (A/HRC/49/77). وعلاوة على ذلك، وفي شمال الجمهورية العربية السورية، أبلغت اللجنة عن وقوع حالات تعذيب ومعاملة قاسية، بما في ذلك العنف الجنسي، ارتكبتها ما يسمى بالجيش الوطني السوري في مرافق احتجاز مؤقتة، حيث وصفت امرأة واحدة تعرضها للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي في عام 2018 أثناء الاستجواب (A/HRC/51/45).

66 - وظل الإبلاغ عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع ناقصا للغاية بسبب عدم تمكن مجموعات رصد حالة حقوق الإنسان من الوصول إلى جميع أنحاء سوريا وبسبب الخوف من الانتقام والوصم الذي تعاني منه الناجيات والناجون. واستمر تدهور الوضع في مخيم الهول، الذي لا يزال فيه نحو 56 000 شخص، 94 في المائة منهم من النساء والأطفال. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عثر على جثتي فتاتين، زُعم أنها قتلتا بعد أيام قليلة من اختطافهما واعتصابهما، ثم تم التخلص من جثتيهما في حفرة للصرف الصحي في المخيم (S/2022/956). وتعرضت نساء ومرافقات للعنف الجنسي، مما أدى في بعض الحالات إلى حمل غير مرغوب فيه كثيرا ما كُنَّ يختزن إخفاءه لتجنب إجبارهن على الزواج من الجاني. وظلت إمكانية اللجوء إلى العدالة محدودة بسبب انعدام الثقة في النظام القضائي، إضافة إلى تكاليفه الباهظة في كثير من الأحيان. وقد أثر التمويل المحدود للبرامج المتعلقة بالعنف الجنساني على عمل مسارات الإحالة والأماكن الآمنة في جميع أنحاء البلد، إلى جانب تأثيره على توافر عاملي الرعاية الصحية المدربين ولوازم العلاج لما بعد التعرض للاغتصاب.

التوصية

67 - أكرر دعواتي الموجهة إلى جميع أطراف النزاع لوقف العنف الجنسي، بما في ذلك في أماكن الاحتجاز، ومحاسبة مرتكبيه، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلد لكفالة توفير الخدمات المتعددة القطاعات.

أوكرانيا

68 - في أعقاب الغزو الشامل الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا، أسفرت الهجمات التي شنت في شتى أنحاء البلد عن خسائر فادحة في أرواح المدنيين وتدمير واسع النطاق للبنى التحتية. وظلت خطوط المواجهة تتغير بشكل مستمر، مع منع وصول المساعدات الإنسانية في كثير من الأحيان في المناطق الخاضعة حاليا أو التي كانت خاضعة مؤقتا لسيطرة الاتحاد الروسي. وأدى تدهور الحالة الإنسانية والنزوح الجماعي إلى زيادة مخاطر العنف الجنسي والاتجار بالبشر، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات اللاتي يشكلن الغالبية العظمى من اللاجئين والنازحين البالغ عددهم نحو 8 ملايين لاجئ و 7 ملايين نازح. وفي عام 2022، وثقت بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا 125 حالة عنف جنسي متصل بالنزاع ارتكبت منذ 24 شباط/فبراير ضد مدنيين وأسرى حرب، تضرر منها 80 رجلا و 42 امرأة و 3 فتيات. وفي معظم الحوادث التي وقعت لضحايا من الذكور البالغين، كان العنف الجنسي يستخدم كوسيلة للتعذيب أثناء أسرهم من قبل القوات المسلحة الروسية والجماعات المسلحة المرتبطة بروسيا⁽¹⁾ وسلطات إنفاذ القانون الروسية. وشملت الانتهاكات الصعق بالكهرباء والضرب والحرق في منطقة الأعضاء التناسلية، والتجريد القسري من الملابس والتعري القسري، والقيام بفعل جنسي قسري ضد شخص آخر، واللمس غير المرغوب فيه، والتهديد بالعنف الجنسي ضد الضحايا وأقاربهم. وتم توثيق حوادث اغتصاب، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي، تضرر منها 10 نساء وفتاة واحدة ورجل واحد. كما حققت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا التابعة للأمم المتحدة في جرائم العنف الجنسي، وأفادت بأن ضحايا الاغتصاب تراوحت أعمارهم بين 4 سنوات وأكثر من 80 سنة (A/77/533) وأن الجناة اغتصبوا نساء وفتيات في بعض الحالات أمام أفراد أسرهن، بينما

(1) تتضمن الجماعات المرتبطة بروسيا ميليشيات ومقاتلين من الموالين لروسيا.

قتل الأزواج أو الرفقاء الحميمون في حالات أخرى. وأشارت بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا إلى الإبلاغ عن 24 حالة من حالات التجريد القسري من الملابس والتعري القسري والتهديد بالعنف الجنسي، ارتكبتها أفراد من القوات المسلحة الأوكرانية⁽²⁾ أو موظفو إنفاذ القانون الأوكرانيون أو مدنيون أو أفراد أوكرانيون من وحدات الدفاع الإقليمية في الأشهر التي أعقبت الغزو.

69 - وفي 3 أيار/مايو 2022، وقعت ممثلتي الخاصة، نيابة عن منظومة الأمم المتحدة، إطار تعاون بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له مع نائبة رئيس وزراء أوكرانيا المعنية بالتكامل الأوروبي والأوروبي - الأطلسي. ومنذ ذلك الحين، اتخذت الحكومة خطوات لتعزيز التشريعات والسياسات الوطنية، منها تحديث خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، وإنشاء فريق عامل شامل مشترك بين الوكالات للتصدي للعنف الجنسي يركز على تدابير مكافحة الاتجار بالبشر، وتقديم المساعدة للناجيات والناجين، وإتاحة إمكانية اللجوء إلى القضاء، والتعويضات، وتعزيز قطاع الأمن. ولتعزيز القدرة على التحقيق فيما يتعلق بجرائم العنف الجنسي، أنشأ مكتب الادعاء العام وحدة متخصصة ونشر مجموعات متقلة تضم ضباط شرطة ومحققين ومدعين عامين وأخصائيين نفسيين في المناطق التي كانت خاضعة مؤقتاً للسيطرة العسكرية للاتحاد الروسي. ويحقق نحو 200 مدع عام في جرائم العنف الجنسي مع هيئات الأمن القومي ومكافحة الاتجار بالبشر لجمع الأدلة. وفي آذار/مارس 2022، وبعد إحالة من 43 دولة طرفاً في نظام روما الأساسي، أكد المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق في الوضع في أوكرانيا، يشمل أي ادعاءات سابقة وحالية بارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو إبادة جماعية على أراضي أوكرانيا من قبل أي شخص منذ 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2013. وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، اتخذت الجمعية العامة القرار د-11/5 الذي سلمت فيه بأن من الواجب أن يحاسب الاتحاد الروسي على أي انتهاكات للقانون الدولي يرتكبها في أوكرانيا أو ضدها، بما في ذلك ما يشنه عليها من عدوان في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، وعلى أي انتهاكات لأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبأن من الواجب أن يتحمل الاتحاد الروسي التبعات القانونية المترتبة على جميع أفعاله غير المشروعة دولياً، وهذا يشمل التعويض عن الإصابات الناجمة عن تلك الأفعال، بما في ذلك أي أضرار تقع. وأوصت بأن تنشئ الدول الأعضاء، بالتعاون مع أوكرانيا، سجلاً دولياً للأضرار.

70 - وأعاققت الهجمات على المستشفيات والعيادات الصحية توفير الأدوية، بما في ذلك وسائل منع الحمل الطارئة، وقيدت الوصول إلى الخدمات المتعلقة بالإدارة السريرية لحالات الاغتصاب. وبغية تعزيز مسارات وخدمات الإحالة، أنشأت الحكومة، بدعم من الأمم المتحدة، خمسة مراكز لتقديم الخدمات، ومنصة على الإنترنت تركز على المساعدة المتخصصة، إلى جانب خط ساخن وطني مجاني للناجيات والناجين من العنف الجنساني، وزادت من مستوى الوعي بشأن طرق الحصول على الخدمات. وبدعم من الأمم المتحدة، جُهزت المستشفيات في 21 مقاطعة بمجموعات مستلزمات ما بعد التعرض للاغتصاب، في حين أنشئت أماكن آمنة للنساء والفتيات، بما في ذلك للنازحات والعائدات، في المناطق القريبة من خط المواجهة.

التوصية

71 - أشيد بحكومة أوكرانيا لاعتمادها إطاراً للتعاون مع الأمم المتحدة للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وأشجع على تنفيذه بالكامل، بوسائل منها الدعم المقدم من الجهات المانحة الدولية والمجتمع

(2) تتضمن القوات المسلحة الأوكرانية الميليشيات والمقاتلين من المرتبطين بأوكرانيا.

الدبلوماسي، الذي أحثه على تخصيص موارد كافية ومستدامة لتحقيق هذه الغاية. وأحث جميع الأطراف على الوقف الفوري لأعمال العنف الجنسي، وأدعو الاتحاد الروسي إلى إبداء وتنفيذ التزامات محددة زمنياً لمكافحة العنف الجنسي، ينبغي أن تشمل، في جملة أمور: إصدار أوامر واضحة من خلال التسلسل القيادي ووضع مدونات لقواعد السلوك تحظر العنف الجنسي ووضع إجراءات إنفاذ ذات صلة لضمان المساءلة عن انتهاك هذه الأوامر؛ وإسناد التزامات إلى فرادى القادة؛ والتحقيق في جميع الادعاءات ذات المصادقية، استناداً إلى أسس منها المعلومات التي تبلغ عنها كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ ومحاسبة المسؤولين؛ وإتاحة إمكانية الوصول دون عوائق لأعراض الرصد، وتوفير الخدمات والمساعدة الإنسانية في المناطق الخاضعة لسيطرته بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن 1960 (2010) و 2106 (2013) و 2467 (2019). وأثني على السلطات في بلدان المنطقة لاستضافتها اللاجئين وأدعوها إلى كفالة تقديم مساعدة جيدة متعددة القطاعات للناجيات والناجين، واعتماد تدابير للتخفيف من مخاطر الاتجار بالبشر الناجم عن النزاع.

اليمن

72 - عرّضت الأزمة الإنسانية وانهيار سيادة القانون في اليمن النساء والفتيات لمستويات عالية من مخاطر العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وفي أعقاب هدنة توسطت فيها الأمم المتحدة، وكانت سارية المفعول بين نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر، لم تكن هناك عودة إلى النزاع الشامل، وإن كان قد استمر ورود تقارير عن أعمال عنائية متفرقة على خطوط المواجهة.

73 - وفي الفترة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه 2022، سجلت الأمم المتحدة مزاعم بمقتل ما لا يقل عن 19 مدنياً و 20 حادث عنف متصل بالنزاع. ومع ذلك، لا يزال الإبلاغ عن العنف الجنسي ناقصاً بشكل كبير بسبب الأعراف الاجتماعية الضارة المترسخة، والوصم، والخوف من الانتقام. وواصلت الأمم المتحدة توثيق أنماط من العنف الجنسي في أماكن الاحتجاز، بما في ذلك حالة لامرأة تعرضت للعنف الجنسي أثناء احتجاجها لأكثر من عام في سجن يسيطر عليه الحوثيون (الذين يطلقون على أنفسهم اسم أنصار الله). وواصل الخبراء المكلفون من قبل مجلس حقوق الإنسان الإعراب عن القلق إزاء الانتهاك المنهجي لحقوق النساء والفتيات في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، والذي ينعكس في شرط المحرم الذي يلزم النساء بالسفر مع أحد أفراد الأسرة الذكور أو مع "ولي الأمر". كما فرضت قيود على تنقل الموظفات اليمنيات في المنظمات الإنسانية، مما أعاق تقديم المساعدات الإنسانية. وتخضع برامج منع ومواجهة العنف الجنساني لتدقيق خاص في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون حيث يشجع على عدم استخدام المصطلحات المتعلقة بالنوع الاجتماعي أو الاغتصاب، مما يقوض جهود المساءلة. كما عمد الحوثيون إلى تقييد الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية بشدة. وصدرت تعليمات إلى المراكز الصحية بعدم توفير وسائل منع الحمل للنساء إلا بحضور أزواجهن وبموافقتهم، وذلك، بزعم ابتغاء الحفاظ على "الهوية الدينية" الإسلامية.

التوصية

74 - أحث جميع الأطراف على حماية المدنيين بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وذلك بوسائل منها دمج الأحكام المتعلقة بمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له في أي هدنة أو وقف لإطلاق النار أو اتفاق سلام يتم إبرامه في المستقبل، وكفالة المشاركة الكاملة والهادفة للمرأة في هذه العمليات. وأكرر دعواتي إلى كفالة وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى جميع

أنحاء البلد، من أجل إتاحة الخدمات المتخصصة لمواجهة العنف الجنساني، وتمكين الأمم المتحدة من الوصول دون قيود إلى مرافق الاحتجاز.

رابعاً - التصدي لجرائم العنف الجنسي في بيئات ما بعد النزاع

75 - في غرب البلقان، ظلت الحماية والعدالة التعويضية للناجيات والناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاع متفاوتتين. ففي البوسنة والهرسك، لا تزال التعويضات المقدمة للناجيات والناجين غير كافية وغير مناسبة. ولم تنفذ الحكومة بعد قرار لجنة مناهضة التعذيب لعام 2019 (CAT/C/67/D/854/2017) الذي يلزم الدولة بضمان منح تعويض سريع وعادل وكاف وأشكال أخرى من الجبر للناجيات والناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وفي تموز/يوليه 2022، وفي تطور إيجابي، اعتمدت مقاطعة برتشكو قانوناً بشأن ضحايا الحرب المدنيين، يستند إلى الأحكام التشريعية النموذجية المتعلقة بالتحقيق في أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع والملاحقة القضائية لمركبيها، ويعترف بمجموعة واسعة من الضحايا، بمن فيهم الأطفال الذين وُلدوا نتيجة الاغتصاب المتصل بالنزاع. وفي نيسان/أبريل 2022، مددت السلطات في كوسوفو⁽³⁾ في ولاية لجنة التعويضات، مما مكنها من مواصلة التحقق من ادعاءات العنف الجنسي المتصل بالنزاع حتى عام 2026. وحتى آذار/مارس 2023، تلقت 1 450 ناجية وناجياً تعويضات في شكل راتب شهري نتيجة لعمل هذه اللجنة.

76 - وفي نيبال، وبعد مرور 17 عاماً على توقيع اتفاق السلام الشامل في عام 2006، لا تزال الناجيات والناجون من العنف الجنسي المتصل بالنزاع يواجهون تحديات في الحصول على الخدمات والعدالة والتعويضات. فقد أدمجت المرحلة الثانية من خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، التي اعتمدها مجلس الوزراء في أيلول/سبتمبر 2022، أولويات الناجيات والناجين من العنف الجنسي والأفراد الذين وُلدوا نتيجة الاغتصاب المتصل بالنزاع، بما في ذلك زيادة الوصول إلى خدمات التسجيل المدني. وبغية إثراء التعديل القادم لقانون العدالة الانتقالية، بدأت الحكومة عملية تشاور في عام 2022 مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك عقد جلسة مخصصة وسرية مع الناجيات والناجين من العنف الجنسي.

77 - وفي سري لانكا، وفي أعقاب انسحاب الحكومة في عام 2020 من المشاركة في تقديم قرار مجلس حقوق الإنسان 1/30، بقصد اتباع نهج يستند إلى العوامل المحلية إزاء المصالحة والمساءلة، لم يحرز أي تقدم جوهري في التحقيق في حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وفي شباط/فبراير 2022، قدمت لجنة التحقيق التي عينها الرئيس السابق في عام 2020 تقريراً مرحلياً ثانياً عرضت فيه مقترحاً جديداً لإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة لتعزيز جهود العدالة الانتقالية (A/HRC/51/5).

التوصية

78 - أدعو السلطات المشرفة على عمليات العدالة الانتقالية إلى اعتماد أطر قانونية شاملة تتماشى مع القواعد والمعايير الدولية؛ ووضع برامج وطنية للجبر بتمويل كاف لتزويد الناجيات وأطفالهن، بمن فيهم الأطفال الذين وُلدوا نتيجة الاغتصاب المتصل بالنزاع، بالتعويض والجبر؛ والتشاور مع الناجيات والناجين

(3) تُقَمَّ الإشارات إلى كوسوفو الواردة في هذا التقرير في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

وممثلي المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ جميع عمليات العدالة الانتقالية، بما يتماشى مع النهج الذي يركز على الناجيات والناجين.

خامسا - حالات أخرى مثيرة للقلق

إثيوبيا

79 - بعد عامين من القتال، أدت محادثات السلام الرسمية بوساطة الاتحاد الأفريقي إلى توقيع حكومة إثيوبيا والجهة الشعبية لتحرير تيغراي اتفاقا في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 هو اتفاق السلام الدائم من خلال الوقف الدائم للأعمال العدائية. ودعا الاتفاق الأطراف على وجه التحديد إلى إدانة أي عمل من أعمال العنف الجنسي والجنساني، وتضمن التزاما من الحكومة بتنفيذ سياسة شاملة للعدالة الانتقالية لتعزيز المساواة، وإنصاف الضحايا، ودعم المصالحة. وأبلغ أن جميع الأطراف، بما في ذلك أفراد قوات الدفاع الوطني الإثيوبية، وقوات الدفاع الإريتريّة، وقوات أمهرة الخاصة وميليشيا أمهرة، وقوات تيغراي، متورطة في أعمال عنف جنسي متصل بالنزاع. وقد ارتكبت هذه الهجمات في سياق النزاع في منطقة تيغراي، الذي امتد إلى منطقتي أمهرة وعمار المجاورتين في تموز/يوليه 2021. وورد أن العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في تيغراي وأمهرة وعمار شمل عمليات الاختطاف والاستعباد الجنسي وغيرها من أشكال العنف الجنسي في الأسر. وكانت النساء والفتيات المشردات داخليا واللاجئات معرضات بوجه خاص لخطر الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي من جانب القوات والجماعات المسلحة. وركزت تقارير التحقيق الوطنية والدولية الصادرة في عام 2022 على منطقتي عفار وأمهرة، ووثقت حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع من جانب الأطراف منذ بداية الأعمال العدائية في عام 2020. وخلصت اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان وفرقة العمل المشتركة بين الوزارات، التي أنشأتها الحكومة لمتابعة توصيات التحقيق المشترك الذي أجرته الأمم المتحدة واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان (S/2022/272)، إلى أن قوات تيغراي ارتكبت أعمال عنف جنسي وجنساني بشكل منهجي واسع النطاق في هذه المناطق. وفيما يتعلق بمنطقتي تيغراي وأمهرة، خلصت اللجنة الدولية لخبراء حقوق الإنسان بشأن إثيوبيا، في تقريرها، إلى أن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية وقوات الدفاع الإريتريّة وميليشيا فانو قد ارتكبت أعمال عنف جنسي واسعة النطاق ضد نساء وفتيات تيغراي وأن قوات تيغراي ارتكبت أيضا أعمال عنف جنسي و "إن كان على نطاق أصغر" (A/HRC/51/46).

80 - وفي عام 2022، أدت القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية والقيود المفروضة على الاتصالات، لا سيما في منطقة تيغراي، وما أُبلغ عنه من وجود للقوات والجماعات المسلحة بالقرب من المرافق الصحية في المناطق الشمالية، إلى إعاقة الوصول إلى الخدمات وسبل الإبلاغ. وفي الأماكن التي أنشئت فيها مكاتب ومحاكم متخصصة للنساء والأطفال، لم تكن هذه المكاتب والمحاكم تعمل دائما بسبب تدمير الهياكل الأساسية العامة وغياب الموظفين. وعلى الرغم من تلك التحديات، فقد وثقت الأمم المتحدة حالات عنف جنسي متصل بالنزاع في مناطق عفار وأمهرة وأوروميا وتيغراي، تضررت منها 72 امرأة و 5 فتيات. وأبلغ مقدمو الخدمات عن 908 حالات إضافية أثرت على 842 امرأة و 66 فتاة. وشملت هذه الحالات حالات اغتصاب ارتكبت أمام أفراد الأسرة واغتصاب جماعي لنساء وفتيات مرتبطات بمقاتلي أطراف النزاع، ولنازحات داخليا، ولمحتجزات، ومسنات، ونساء من ذوات الإعاقة، ورجال وصبية، ولاجئات ولاجئتين إريتريين. كما أبلغت الأمم المتحدة عن حوادث وقعت في منطقتي عفار وأمهرة بين تموز/يوليه

وتشرين الثاني/نوفمبر 2021، يزعم أن أفراداً من قوات تيغراي وجيش تحرير أرومو قد ارتكبوا. وفي جميع أنحاء تيغراي وأمهرة وعفار، تم إنشاء تسعة منازل آمنة و 13 مركزاً متكاملًا، وفرت مأوى مؤقتًا للناجيات وللناجين. وفي كانون الثاني/يناير 2022، أصدرت الحكومة قراراً يكلف وزارة المرأة والشؤون الاجتماعية بدعم إنشاء مراكز تقدم خدمات متخصصة للنساء والأطفال ضحايا العنف. وحتى آب/أغسطس 2022، أصدرت المحكمة العسكرية 25 إدانة 13 منها تتعلق بالعنف الجنسي. وهناك 16 حالة أخرى من حالات العنف الجنسي لم يبت فيها بعد. وتجرى مناقشة إنشاء آلية للعدالة الانتقالية، تعترف السلطات إحالة قضايا إضافية إليها.

التوصية

81 - أرحب بالتوقيع على اتفاق وقف الأعمال العدائية وأدعو الأطراف إلى التنفيذ الكامل لأحكامه المتعلقة بإدانة العنف الجنسي. وأدعو الحكومة إلى تنفيذ سياسة العدالة الانتقالية المبنية في الاتفاق وتقديم التعويضات والإنصاف للناجيات والناجين. وأحث الحكومة كذلك على تعزيز تدابير الوقاية وتكثيف الجهود الرامية إلى توفير الخدمات للناجيات والناجين، بسبل من بينها السماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق والتعاون مع ممثلي الخاصة.

هايتي

82 - وصل انعدام الأمن بسبب العنف المرتبط بالعصابات إلى مستويات غير مسبوقه في هايتي في عام 2022، حيث سعت العصابات المسلحة إلى توسيع نفوذها وسيطرتها على الأراضي داخل العاصمة وخارجها، من خلال الاستخدام المتعمد لعمليات القتل والاختطاف والعنف الجنسي. وقد تعززت هذه الاستراتيجية من خلال سهولة الوصول إلى الأسلحة والذخائر العسكرية المهربة من الخارج، بالإضافة إلى الدعم المقدم من الجهات السياسية والاقتصادية التي يزعم أنها ترعى العصابات وتستخدمها للتأثير على العمليات الانتخابية والسياسة الوطنية (S/2022/747). وفي تموز/يوليه، اتخذ مجلس الأمن القرار 2645 (2022) الذي أعرب فيه عن قلقه إزاء انتشار عنف العصابات، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، ودعا إلى نشر مستشارين في شؤون حماية المرأة. وعلاوة على ذلك، اتخذ المجلس في تشرين الأول/أكتوبر القرار 2653 (2022)، الذي أنشأ لجنة جزاءات وفريق خبراء معنياً بهاييتي لرصد تنفيذ التدابير الموجهة. وأعلنت عقوبات ضد جيمي شيريزيه (المعروف باسم "Barbecue") لتورطه المباشر، كزعيم لتحالف العصابات المعروف باسم "أسرة G9 وحلفاؤها"، في أعمال تشمل اغتصاب سبع نساء خلال هجوم وقع في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 على الحي المعروف باسم لا سالين في بورت أو برنس.

83 - وقد خلص تقرير مشترك للأمم المتحدة، نُشر في تشرين الأول/أكتوبر 2022، إلى أن العنف الجنسي الذي ترتكبه العصابات يشكل استراتيجية متعمدة لثب الخوف وإخضاع السكان المحليين وتوسيع مناطق النفوذ والسيطرة. وكما روى عدة ضحايا وشهود عيان، تشير الوحشية التي ارتكب بها أفراد العصابات هذه الأعمال إلى نية واضحة لمعاينة أولئك الذين يعتبرون مؤيدين للجماعات المعادية. وخلال الاشتباكات، اغتصب أفراد العصابات نساء وفتيات، من الأحياء الفقيرة والمهمشة في أغلب الأحيان، وبدرجة أقل، رجالاً وصبيّةً وأفراداً من المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين. وفي بعض الحالات، كان الضحايا يُغتصبون أمام أطفالهن، بعد أن يشهدون إعدام أزواجهن. واستهدفت العصابات النساء والفتيات اللاتي يدخلن الأحياء الخاضعة لسيطرة

العصابات المعادية للقيام بأنشطة لكسب الرزق أو الذهاب إلى المدرسة. وقد أُجبر العديد من الضحايا على الخروج من المركبات تحت تهديد السلاح، وتعرضوا للسرقه، وللاغتصاب الجماعي في وضح النهار. وأشارت شهادات الضحايا والشهود إلى أن ضحايا الاختطاف كن يتعرضن أحيانا للاغتصاب عدة مرات من جانب عدة خاطفين مسلحين في منازل مهجورة حيث كن يحتجزن لأسابيع. وعلاوة على ذلك، كان أفراد العصابات يجبرون الشابات والفتيات وأحيانا الرجال على أن يصبحوا "معاشرين لهم جنسيا"، مقابل توفير الغذاء والماء و "الحماية" من المعتدين المحتملين الآخرين للضحايا وأسرهم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، واستجابة لما ورد في التقرير المشترك، أرسل رئيس وزراء هايتي رسالة مفتوحة إلى ممثلي الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي يتعهد فيها بأن حكومته ستتصدى للعنف الجنسي وستحدد التدابير والحلول العلاجية. وعلاوة على ذلك، وفي مسعى لمكافحة أحد المسببات الرئيسية لعنف العصابات، وضعت حكومة هايتي، في آب/أغسطس 2022، الصيغة النهائية لخطة عمل وطنية في إطار خريطة الطريق لتنفيذ الإجراءات الكاربية ذات الأولوية بشأن الانتشار غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة في كامل منطقة البحر الكاريبي بطريقة مستدامة بحلول عام 2030 للتصدي للتدفق غير المشروع للأسلحة والذخيرة إلى البلد.

84 - وتوقع القيود اللوجستية ونقص الموارد فعالية المؤسسات الوطنية المعنية بسيادة القانون في التحقيق في العنف الجنسي والتصدي له، حيث يخشى ضباط الشرطة في كثير من الأحيان من انتقام العصابات المسلحة. ويؤدي غياب الحماية للضحايا والشهود إلى الصّد عن تقديم الشكاوى الرسمية. وطوال عامي 2021 و 2022، تعرض عدد من مرافق الرعاية الصحية والمستشفيات، وكذلك العاملون في المجال الطبي، للهجوم أو أجبرت هذه الجهات على تعليق أنشطتها بسبب التهديدات أو العنف من جانب العصابات. وأفادت منظمات حقوق المرأة بوقوع عمليات اغتصاب واعتداء جسدي وتهديدات ضد موظفيها. وأقامت العصابات نقاط تفتيش لتقييد الحركة، وأدت التغييرات في قيادة العصابات، إلى جانب التحالفات المتغيرة، إلى تعقيد الوصول إلى بعض الأحياء. وفي حين أن معظم العيادات والمستشفيات العاملة في بورت أو برنس مجهزة بمجموعات لوازم العلاج الوقائي بعد التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية لمنع انتقال الفيروس، ومع أنها توفر وسائل عاجلة لمنع الحمل، فإن الضحايا نادرا ما يتمكن من الحصول على هذه العلاجات في غضون فترة الـ 72 ساعة الحاسمة بعد الاعتداء الجنسي بسبب شيوع انعدام الأمن. وأشارت عدة ضحايا إلى أنهم أصيب بفيروس نقص المناعة البشرية و/أو أصبحت حوامل نتيجة للاغتصاب على أيدي أفراد العصابات. ويعاني العديد من الضحايا من الصدمات الحادة والاكتئاب والتفكير في الانتحار، ومع ذلك يوجد عدد قليل جدا من المتخصصين في الصحة العقلية في هايتي. وفي بعض الحالات، تطلبت الإصابات البدنية الشديدة الناجمة عن عمليات الاغتصاب الجماعي تدخلات جراحية، لا يمكن إجراؤها إلا في العاصمة ولا يمكن أن يجريها إلا عدد محدود من الأطباء. وهناك القليل من الملاجئ المتاحة كي توفر للناجيات والناجين السكن الآمن أو الدعم في إعادة الإدماج.

التوصية

85 - أحث السلطات على رصد العنف الجنسي الذي ترتكبه العصابات والتحقيق فيه بهدف ضمان المساءلة والإنصاف. وأدعو السلطات إلى تقديم مساعدة متعددة القطاعات لجميع الناجيات والناجيات والناجين من العنف الجنسي، بدعم مالي من الشركاء الدوليين.

نيجيريا

86 - ظل العنف الجنسي المتصل بالنزاع يشكل شاغلا رئيسيا فيما يتعلق بحماية النساء والفتيات في شمال شرق نيجيريا في سياق انعدام الأمن، وتشريد المدنيين، ورسوخ عدم المساواة بين الجنسين، ومحدودية الوصول إلى العدالة. وفي عام 2022، تحققت الأمم المتحدة من 73 حالة عنف جنسي ضد الفتيات ارتكبتها جماعات مسلحة غير حكومية. وفيما يتعلق بالعمليات القضائية الجارية، شارك فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع في رعاية دورات تدريبية بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع لفريق القضايا المعقدة التابع لإدارة النيابة العامة وفريق الاستجابة للجرائم الخطيرة داخل القوات المسلحة النيجيرية. وللمرة الأولى، وعلى خلفية ادعاءات بقيام أفراد من جماعة بوكو حرام بأعمال عنف جنسي، وجه أعضاء النيابة العامة إلى هؤلاء الأفراد تهمة إلحاق أذى جسدي خطير باعتبار هذا الفعل عملا إرهابيا.

87 - وفي شباط/فبراير 2023، أنشأت اللجنة الوطنية النيجيرية لحقوق الإنسان لجنة للتحقيق في ادعاءات قيام القوات المسلحة الوطنية بعمليات إجهاض منهجية وقسرية لآلاف النساء والفتيات، اللاتي كان كثير منهن قيد الأسر لدى أعضاء جماعة بوكو حرام، وتعرضن على أيديهم أيضا لعنف جنسي متصل بالنزاع. وتتمثل أهداف الفريق في تحديد مسؤولية الأفراد والمؤسسات، وتحديد الأضرار والتعويضات، وإحالة انتهاكات حقوق الإنسان إلى المدعي العام للاتحاد أو الولاية. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم الفريق توصيات بشأن إدماج مبادئ وممارسات حقوق الإنسان في العمليات العسكرية وعمليات مكافحة التمرد.

التوصية

88 - أدعو السلطات إلى إعطاء الأولوية للمقاواة الفعالة على جرائم العنف الجنسي، بما يشمل قضايا مكافحة الإرهاب، والتحقيق الكامل في مزاعم الإجهاض القسري من جانب القوات المسلحة، بهدف تحقيق المساءلة وتقديم التعويضات.

سادسا - التوصيات

89 - تركز التوصيات التالية على تسخير القوة الوقائية لسيادة القانون من خلال زيادة الاستثمار في منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والمساءلة والإصلاح المؤسسي. وينبغي قراءتها بالاقتران مع التوصيات المقدمة في تقارير السابقة.

90 - أوصي مجلس الأمن بالقيام بما يلي:

(أ) دعوة جميع أطراف النزاعات إلى الوقف الفوري لجميع أشكال العنف الجنسي المتصل بالنزاع امتثالا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتمكين الأمم المتحدة من الوصول دون عوائق إلى مناطق النزاع ومراكز الاحتجاز؛

(ب) دعم التعجيل بنشر مستشارين لشؤون حماية المرأة في عمليات السلام ومكاتب المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية التابعين للأمم المتحدة في جميع الحالات ذات الصلة التي تثير القلق بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2467 (2019)؛

(ج) تضمين القرارات التي تأذن بولايات عمليات السلام وتجديدها، وكذلك الخطط الانتقالية، أحكاماً تنفيذية مكرسة لإصلاح قطاع الأمن والعدالة على نحو يراعي المنظور الجنساني من أجل منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له؛

(د) تشجيع جميع أطراف النزاعات من الدول وغير الدول على اعتماد التزامات محددة زمنياً لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له، ورصد تقيدها بهذه الالتزامات، بسبل منها عمل فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن؛

(هـ) ضمان إجراء مشاورات كافية مع المنظمات التي تقودها النساء للوقوف على أكثر الشواغل التي تواجهها النساء والفتيات إلحاحاً في مجال السلام والأمن والحماية، وتعزيز التدابير الرامية إلى حماية النساء اللاتي يقدمن إحاطات إلى مجلس الأمن من الأعمال الانتقامية؛

(و) إيلاء الاعتبار الواجب للزيارات المواضيعية المكرسة بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع إلى أماكن الحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن وضمن إثارة الشواغل المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع أثناء الزيارات إلى السياقات ذات الصلة التي تنذر مؤشرات الإنذار المبكر فيها باحتمال حدوث عنف جنسي، بما في ذلك في البيئات التي تشهد ازدياد العسكرة، والتغيرات غير الدستورية في الحكم، والإرهاب وخطاب الكراهية القائم على نوع الجنس، والعنف الجنسي الذي تيسره التكنولوجيا، والتحرش عبر الإنترنت، والعنف الانتخابي، وعدم الاستقرار السياسي، والتوترات الطائفية والقبلية، والنزوح الجماعي؛

(ز) ضمان رصد العنف الجنسي بشكل منهجي وإدراجه كمعيار قائم بذاته للإدراج في قائمة الجزاءات المحددة الأهداف لردع ارتكاب هذا العنف من جانب جميع الأطراف، بما في ذلك المرتزقة والشركات العسكرية والأمنية الخاصة؛ وكفالة أن تكون لدى لجان الجزاءات خبرة في مجال العنف الجنسي المتصل بالنزاع وأن تستمر دعوة ممثلي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع إلى تقديم إحاطات وتوفير المعلومات ذات الصلة؛ والنظر في فرض جزاءات على الجناة المتمادين الذين ترد أسماؤهم في القائمة المرفقة بهذا التقرير منذ خمس سنوات أو أكثر دون اتخاذ إجراءات علاجية أو تصحيحية؛

(ح) النظر في إحالة الحالات التي يبدو أنه ارتكبت فيها جرائم عنف جنسي، حسب التعريف الوارد في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إلى المدعي العام لتلك المحكمة؛

(ط) إيلاء الاعتبار الواجب لدراسة أثر المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ بوصفها عوامل يمكن أن تؤدي إلى تفاقم النزاع وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، والنماس المزد من المعلومات ذات الصلة بشأن الروابط بين تغير المناخ والعنف الجنسي المتصل بالنزاع من مكتب ممثلي الخاصة وكيانات الأمم المتحدة المعنية من أجل تعميق قاعدة الأدلة المستند إليها في اتخاذ إجراءات.

91 - وأشجع الدول الأعضاء على القيام بما يلي:

(أ) اعتماد نهج يركز على احتياجات الناجيات والناجين في منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له يستهدف تمكين الناجيات والناجين من خلال إعطاء الأولوية لاحتياجاتهم ووجهات نظرهم وتطلعاتهم الخاصة، ويأخذ في الاعتبار عوامل منها أوجه عدم المساواة المتداخلة على أساس

الجنس والنوع والعرق والدين والوضع من حيث الهجرة والإعاقات والسن والانتماء السياسي والميل الجنسي والهوية الجنسية، فضلا عن الوضع من حيث الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية؛ وضمان احترام حقوق الناجيات والناجين وتعزيز قدرتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة والتأثير على سياسات وتدابير الوقاية والاستجابة؛

(ب) تعزيز المساواة، من خلال اعتماد تشريعات تستند إلى الأحكام التشريعية النموذجية والتوجيهات المتعلقة بالتحقيق في أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع والملاحقة القضائية لمرتكبيها؛ وتعزيز الحماية والتحقيق والملاحقة القضائية، من خلال تدريب موظفي العدالة؛ ومقاضاة مرتكبي العنف الجنسي المتصل بالنزاع من خلال الآليات القضائية المناسبة، بغض النظر عن رتبة الجاني أو انتمائه؛ والتشجيع على تقديم التعويضات المراعية للمنظور الجنساني التي يمكنها إحداث تحول؛

(ج) التشجيع على وجود قطاع أمني يراعي الاعتبارات الجنسانية، من خلال استحداث آليات فعالة للرقابة والمساءلة، بما يشمل إنشاء عمليات لفحص السوابق والفرز لمنع الجناة المشتبه فيهم بشكل موثوق من الالتحاق بقوات الأمن أو استبقائهم أو ترقيتهم فيها؛ وبناء قدرات قطاع الأمن على توقع واكتشاف ومواجهة حالات الاتجار بالبشر الناجمة عن النزاع لأغراض الاستغلال الجنسي؛ والنظر في إنشاء وحدات متخصصة للتصدي للعنف الجنسي؛

(د) تصميم وتمويل وتنفيذ خطط عمل وطنية ومحلية بشأن المرأة والسلام والأمن، فضلا عن تنفيذ خطط العمل الإقليمية ذات الصلة، بما يشمل اعتمادات تنفيذية مخصصة في الميزانية للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع؛

(هـ) اعتماد تشريعات وطنية تنظم أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، والتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي، ومقاضاة مرتكبيها ومعاقبتهم؛ والتقييد بالمبادئ المبينة في "وثيقة مونترو بشأن الالتزامات القانونية الدولية والممارسات السليمة للدول ذات الصلة بعمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاع المسلح"، بما في ذلك استخدام مسؤولية الرؤساء و/أو القيادة عن عدم منع أو إنهاء الجرائم التي يرتكبها المرؤوسون؛

(و) اعتماد تشريعات وطنية بشأن مراقبة الأسلحة والذخائر وتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ومعاهدة تجارة الأسلحة، وسائر الصكوك ذات الصلة.

92 - وأشجع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء والجهات المانحة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، على القيام بما يلي:

(أ) اعتماد نهج يركز على الناجيات والناجين في منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له، وتهيئة بيئة تمكّن الناجيات والناجين من طلب الدعم، وتوفير مساعدة متعددة القطاعات سهلة المنال وجيدة، تشمل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، والرعاية الجنسية والإنجابية، والحصول على وسائل منع الحمل في حالات الطوارئ، والرعاية المأمونة والجيدة التوقيت في حالات الإجهاد، فضلا عن الخدمات النفسية والاجتماعية والقانونية التي تكفل استرشاد جميع الجهود بمبادئ الأمن والسرية والموافقة المستنيرة؛

(ب) تنفيذ برنامج التوصيات المتعلق بالنساء والفتيات اللائي يحملن نتيجة للعنف الجنسي في حالات النزاع والأطفال المولودين نتيجة لهذا العنف، على النحو المبين في تقريره الخاص (S/2022/77)؛

(ج) التخفيف من مخاطر العنف الجنسي المرتبط بأنشطة سبل العيش، من خلال بناء قدرة المجتمع على الصمود وضمان حصول النساء والناجيات والناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاع على فرص العمل وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة؛ وضمان المشاركة الكاملة والهادفة للمرأة في العمليات الإنسانية وعمليات الإنعاش والسلام والتنمية؛

(د) التأكد من أن الخبرة في مجال حظر ومواجهة العنف الجنسي المتصل بالنزاع يُستشهد بها في تصميم وتنفيذ اتفاقات السلام و/أو وقف إطلاق النار و/أو وقف الأعمال العدائية و/أو الاتفاقات اللاحقة، بما يتماشى مع إرشادات الوساطة لوقف إطلاق النار لعام 2022؛ وتعزيز المشاركة الكاملة والهادفة للنساء والناجيات والناجين في العمليات السياسية وعمليات بناء السلام؛ وضمان استبعاد هذه الجرائم من قرارات العفو وقوانين التقادم؛

(هـ) تهيئة بيئة مواتية للنساء الناشطات في الحياة العامة، بما في ذلك المدافعات عن حقوق الإنسان، والصحفيات، وبناء السلام، ومن يقمن بعمل مباشر في مجال العنف الجنسي المتصل بالنزاع؛ وحماية النساء اللائي يزاولن العمل السياسي من أي شكل من أشكال الأعمال الانتقامية وضمان المعالجة الواجبة للمخاطر، بما فيها المخاطر الناجمة عن المنصات الرقمية، ومقاضاة الجناة؛ ووضع تدابير لحماية المدنيين الذين يواجهون خطراً وشيكاً للتعرض للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، بمن فيهم المحتجزون أو النازحون أو المهاجرون؛

(و) معالجة الأسباب الجذرية للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما في ذلك اللامساواة الهيكلية بين الجنسين والأعراف الاجتماعية الضارة التي تؤدي إلى وصم الناجيات والناجين، من خلال تعزيز المشاركة الهادفة للمرأة وقيامها بدور قيادي في المؤسسات السياسية والأمنية ومؤسسات سيادة القانون، وكذلك من خلال العمل مع القيادات الدينية والتقليدية والمجتمعية لتشجيع تغيير المواقف والتغيير الاجتماعي؛

(ز) معالجة النقص المزمن في التمويل عن طريق توفير دعم مالي يمكن التنبؤ به للصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للعنف الجنسي المتصل بالنزاع من أجل عمل شبكة مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع؛ والاستفادة من خبرة منظومة الأمم المتحدة في مجالي العدالة وسيادة القانون من خلال دعم فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع.

المرفق

قائمة الأطراف التي توجد أسباب وجيهة للاشتباه في ارتكابها أنماطا من الاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن أو في مسؤوليتها عن ذلك

ليس القصد من القائمة التالية أن تكون شاملة، وإنما أن تتضمن أسماء الأطراف التي تتوفر بشأنها معلومات موثوقة. والجدير بالذكر أن أسماء البلدان لا ترد إلا للإشارة إلى المواقع التي يشتبه أن تكون الأطراف قد ارتكبت انتهاكات فيها.

الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى

1 - جهات فاعلة من غير الدول

(أ) ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير - الرئيس السابق فرانسوا بوزيزيه: حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار - رمضان بويو؛ وميليشيا "أنتي بالاكا" موكوم - ماكسيم موكوم؛ وميليشيا "أنتي بالاكا" نغايسوننا - ديودونيه ندوماتي؛ والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى - نور الدين آدم وقائد المنطقة محمد صالح؛ والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى - محمد الخاتم؛ والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى - علي داراسا.

(ب) جيش الرب للمقاومة؛

(ج) فصائل من ائتلاف سيليكما السابق؛

(د) الجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى - عبد الله مسكين؛

(هـ) جماعة الثورة والعدالة؛

2 - جهات فاعلة تابعة للدولة

القوات المسلحة الوطنية*.

الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية

1 - جهات فاعلة من غير الدول

(أ) تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة - جانغبييه؛

(ب) القوات الديمقراطية المتحالفة؛

(ج) التعاونية من أجل تنمية الكونغو

(د) القوات الديمقراطية لتحرير رواندا؛

(هـ) قوة المقاومة الوطنية في إيتوري؛

* تشير إلى أن الطرف قدم التزامات رسمية باتخاذ تدابير ترمي إلى التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع.

- (و) القوات الوطنية الشعبية - جيش الشعب
- (ز) جيش الرب للمقاومة؛
- (ح) جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو؛
- (ط) جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصائل التجديد بقيادة "الجنرال" غيدون شيميراي مويسا والفصيل الذي يقوده القائد جيلبرت بويرا شو ونائب القائد فيديل مالك مابينزي؛
- (ي) ماي ماي كيفوفا؛
- (ك) ماي - ماي رايا موتومبوكي؛
- (ل) ماي - ماي أبا نا بالي؛
- (م) ماي - ماي مالايكا؛
- (ن) ماي ماي بيرسي موتو موتو؛
- (س) ماي - ماي ياكوتومبا؛
- (ع) حركة 23 مارس؛
- (ف) نياتورا؛
- (ص) ميليشيات توا؛
- (ق) اتحاد الوطنيين من أجل الدفاع عن المواطنين؛

2 - جهات فاعلة تابعة للدولة

- (أ) القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية*؛
- (ب) الشرطة الوطنية الكونغولية*.

الأطراف في العراق

جهات فاعلة من غير الدول

داعش.

الأطراف في مالي

جهات فاعلة من غير الدول

- (أ) الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وهي جماعة من تنسيقية الحركات الأزرادية*؛
- (ب) حركة أنصار الدين؛
- (ج) تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وهو جزء من جماعة نصر الإسلام والمسلمين؛

(د) جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم، وهي جماعة من ائتلاف حركات 14 حزيران/يونيه 2014 بالجزائر العاصمة*.

الأطراف في ميانمار

جهات فاعلة تابعة للدولة

القوات المسلحة لميانمار (التاتاماداو)، بما في ذلك قوات حرس الحدود المدمجة*.

الأطراف في الصومال

1 - جهات فاعلة من غير الدول

حركة الشباب.

2 - جهات فاعلة تابعة للدولة

(أ) الجيش الوطني الصومالي*؛

(ب) قوة الشرطة الصومالية* (والميليشيا المتحالفة معها)؛

(ج) قوات بونتلاندا.

الأطراف في جنوب السودان

1 - جهات فاعلة من غير الدول

(أ) جيش الرب للمقاومة؛

(ب) حركة العدل والمساواة؛

(ج) الجناح المعارض الموالي لمشار في الجيش الشعبي لتحرير السودان*.

2 - جهات فاعلة تابعة للدولة

(أ) قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، بما في ذلك قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان

المتحالفة مع تابان دينغ*؛

(ب) جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان*.

الأطراف في السودان

1 - جهات فاعلة من غير الدول

(أ) حركة العدل والمساواة؛

(ب) جيش تحرير السودان/عبد الواحد.

2 - جهات فاعلة تابعة للدولة

(أ) القوات المسلحة السودانية؛

(ب) قوات الدعم السريع.

الأطراف في الجمهورية العربية السورية

1 - جهات فاعلة من غير الدول

(أ) داعش؛

(ب) هيئة تحرير الشام؛

(ج) جيش الإسلام؛

(د) أحرار الشام.

2 - جهات فاعلة تابعة للدولة

القوات الحكومية، بما فيها قوات الدفاع الوطني وأجهزة الاستخبارات والمليشيات الموالية للحكومة؛

الأطراف الأخرى المثيرة للقلق المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن

الأطراف في نيجيريا

جهات فاعلة من غير الدول

الجماعات المرتبطة ببوكو حرام والجماعات المنشقة عنها، بما في ذلك جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد والدولة الإسلامية - ولاية غرب أفريقيا.

الأطراف في هايتي

جهات فاعلة من غير الدول

أسرة G9 وحلفاؤها - جيمي شيريزيه (المعروف باسم "Barbecue")